مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص96– ص149 يونيو 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

مِنْ مَنْهَجِ الإمَامِ النَّسَائِي فِي سُنَنِهِ الكُبْرَى (دراسةٌ حَدِيثية)

د.غَسَّان عيسى مُحَمَّد هِرْمَاس

أستاذ مساعد في جامعة القدس المفتوحة

فرع بيت لحم

ملخص: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد

فإنَّ لكل عالم من العلماء منهجه الخاص في كل مُصَنَّفٍ يصنفه، أو كتاب يضعه، والحال كذلك عند علماء الحديث، غير أن كثيرًا منهم لم يكشفوا عن مناهجهم في مؤلفاتهم، وتركوا فضل ذلك للاحقين ينالون به شرف الانتساب إلى ورثة الأنبياء.

ومن أعيان هؤلاء العلماء ومقدميهم الإمام النَّسَائي، الذي لم يكشف لنا عن منهجه في كتابه (السنن الكبرى).

فرأيت أن أخص كتابه بالدراسة والبحث، رجاء أن أكشف بعض جوانب منهجه فيه، وقد جعلت ذلك في مقدمة وسبعة مباحث ،هي:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام النَّسَائي _ رجمه الله _ _ _ تعالى _ _.

المبحث الثاني: مكانة السنن الكبرى بين كتب السنة، وثناء العلماء عليها، وشرط النَّسَائي فيها.

المبحث الثالث: صيغ التحمل والأداء.

المبحث الرابع: علوم الرواة.

المبحث الخامس: ألفاظ الجرح والتعديل.

المبحث السادس: منهج النَّسائي في إيراد الأسانيد والمتون.

المبحث السابع: حكمه على أحاديث كتابه، وكلامه على عللها، وسبب إخراجه للحديث المعلول.

وأنهيت البحث بخاتمة ضمنتها نتائج البحث، وتوصيات ذكرتها لأهميتها.

Abstract: Every scholar has follows a unique approach when making classification or compiling book the same as what Hadith scholars traditionally follow.. However, several of them did not have a salient approach in their works. Accordingly, many others who followed suit were honored in identifying this approach and relating it to the prophet's followers. On top of those scholars is Shiekh An –Nisaiy whose approach in his book (As-Sunan Al- Kubra) was not revealed. Therefore, I decided to carry out a research of his book hoping to reveal certain aspects of his scholarly approach. The outcome of my study falls into the following chapters:

Chapter One: Brief biography of An-Nisaiy (may his soul rest in peace).

Chapter Two: Rank of As-Sunan Al Kubra among Sunnah books- Scholars' praise and An- Nisaiy's contributions.

Chapter Three: Expressions of performance.

Chapter Four: Hadith compilers.

Chapter Five: Expressions of violations and modification.

Chapter Six: An –Nisaiy's approach in verification and proof.
Chapter Seven: Assessment, comment and reasons for Hadith disregard.
Conclusion and Recommendations.

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد

فإنَّ الله _ عز وجل _ قد حفظ كتابه وسنة نبيه _ صلى الله عليه وسلم _، بأن هيأ لهما الحفظة المهرة، فكثر حفاظ القرآن الكريم على مرِّ الزمان حتى لم يعد بالإمكان عدهم ولا إحصاؤهم، كما كثر حفاظ الحديث ورواته، المعتنون به، الجامعون لأفراده وآحاده.

وقد شغف بجمع الحديث كثيرون ركبوا في سبيل تحصيله وتدوينه والذبِّ عنه لُجَجَ المخاطر، وبعيد الأسفار، حتى كان فيهم من رحل من بلدٍ إلى بلدٍ ابتغاء التثبت من حديث واحد[1]. وممن حفظ لنا التاريخُ فضله وبذله وسبقه في جمع حديث رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ وحفظه الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِي المتوفى سنة 303هـ ، صاحب الرحلات الكثيرة والسنن المشهورة، من أقرَّ له الشيوخ قبل التلاميذ بالفضل والسبق، وعلو الكعب في هذا الشأن.

ومع كثرة مصنفاته في علوم الحديث المختلفة، إلا أن أعظمها كتابه الموسوم بالسنن الكبرى، والذي بقي حبيس مراكز المخطوطات سنوات كثيرة، ولم ير النور إلا منذ عقدين اثنين من الزمان.

وإذا كان لكل مؤلِفٍ منهج خاص به ينهجه في كل مؤلَفٍ من مؤلفاته، فإن للإمام النَّسَائي منهج خاص فريد في كتابه السنن الكبرى، لم يكشف عنه ولم يبينه في مقدمة كتابه التي لم يضعها- كما فعل الإمام مسلم _ رحمة الله _ في مقدمة صحيحه الرائعة- ، إلا أنه بثَّ كثيرًا من الإشارات المضيئة، وزرع جملة من المعالم البديعة، على شطآن كتابه وبين دروبه ومسالكه، تدل الباحث على منهجه، أو تُوجِهُهُ إلى محاولة الكشف عن العقلية المبدعة التي صاغ من خلالها الإمام النَّسَائي منهجه في إيراد الأحاديث في كتابه العظيم.

[1] انظر كتاب معرفة علوم الحديث (ص7-9)، وكتاب الرحلة في طلب الحديث (ص109-127) في ذكر من رحل في حديث واحد من الصحابة الأكرمين _ رضي الله عنه _م أجمعين.

هذا المنهج المخبوء دفع كثيرًا من الباحثين، وطلاب العلم الشرعي، وعشاق الحديث الشريف، إلى محاولة الكشف عن بعض جوانب إبداعات النسائي الحديثية، فكتبوا الكتب وأعدوا الأبحاث والدراسات ، والتي من أهمها:

- الإمام النسائي ومنهجه في السنن – ثابت حسين مظلوم الخزرجي – رسالة دكتوراة - 1991م- جامعة بغداد.
- منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل – قاسم علي سعد- رسالة دكتوراه من كلية أصول الدين – جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض – 1992م- نشرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي/الإمارات العربية- ط الأولى 2002م.
- منهج النسائي في الكلام على الرواة، دراسة تطبيقية في سننه الكبرى، للباحث: محمد طوالبة.
- الرواة الذين تكلم عليهم النسائي في الضعفاء والمتروكين وخرج لهم في السنن- للباحث: محمد طوالبة.
- المجهول عند النسائي في السنن الكبرى، للباحث: محمد طوالبة.
- علل الحديث وتطبيقاتها في كتاب المجتبى للإمام النسائي – محمد محمود سليمان- رسالة ماجستير – 1998م – جامعة صدام للعلوم الإسلامية.
- نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى – محمد مصلح محمد الزعبي – ماجستير - الجامعة الأردنية – 1999م .
- الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الراوي في كتابه المجتبى – عمر إيمان أبو بكر – جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض.
- الإمام النَّسَائي وكتابه المجتبى – عمر إيمان أبو بكر- مكتبة المعارف - الرياض/ السعودية- ط الأولى2003م.
- منهج النسائي في إعلال الحديث في سننه المجتبى – دراسة نظرية تطبيقية – عبدالرحمن نويفع السلمي – جامعة أم القرى 1428هـ.
- منهج الإمام النسائي في سننه الكبرى والمجتبى منها ....(نحو دراسة موازنة) – مشهور بن مرزوق الحرازي.
- رباعيات الإمام النسائي في السنن الكبرى جمعا وتخريجا ودراسة (من أول كتاب الحج إلى آخر كتاب البيوع)- إبراهيم محمد جادو – رسالة ماجستير – من جامعة الأزهر، غزة – 2011م.

وقديما كانت للإمام السخاوي تعليقات على سنن النسائي سماها الختم، كعادته عند الانتهاء من قراءة بعض كتب السنن، ومنها:

- بغية الراغب المتمني في ختم النسائي – تحقيق عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف- مكتبة العبيكان- الرياض/ السعودية – ط الأولى 1993م.

- القول المعتبر في ختم النسائي(رواية ابن الأحمر)- تحقيق جاسم الفجي- المكتب الإسلامي ودار ابن حزم - بيروت/لبنان- ط الأولى 1999م.

وغيرها من الدراسات.

وقد كان لي دراسة سابقة في أحاديث الإمام الزهري المعلة في سنن النَّسَائي الكبرى[1]، وقفت من خلالها على طرف يسير من منهجه، إلا أن انحصار الدراسة السابقة في أحايث الزهري المعلة فقط لم يكشف الحقيقة الكاملة لمنهج النَّسَائي في كتابه، فرأيت وبعد مضي أكثر من خمس سنوات على الدراسة الأولى، أن أسجل شيئا من منهجه في هذه الدراسة، والتي تأتي بعد إعادتي النظر مرارًا في جميع أحاديث الكتاب البالغة (11949 حديثًا)، طلبًا لكشف منهجه في سائر كتابه.

ومن تمام القول أن جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض ، قامت في مطلع العقد الثامن من القرن الماضي بتوزيع بعض الأجزاء المخطوطة من كتاب السنن الكبرى على مجموعة من طلبة الشريعة لتحقيقها، وتمت مناقشة تلك الدراسات، غير أن عدم الاهتمام بإخراج هذا الجهد الطيب الممتاز لأولئك الطلبة إلى عالم الضياء، وعدم الجمع والتنسيق بين ما توصل إليه مجموع الطلبة من نتائج، وما دونوه من ملاحظات حول منهج النَّسَائي في كتابه، حال دون الخروج بتصور شبه كامل عن منهجه.

وأما دُور النشر التي عنيت بإخراج الكتاب فيما بعد، فقد اهتمت بإخراجه إلى عالم الوجود أكثر من اهتمامها بالمنهج الذي سار عليه النَّسَائي فيه، إلا ما وقف عليه محققو الكتاب عَرَضًا، فجاء الحديث فيها عن منهجه ضيقًا حرجًا لا يكاد يبلغ بالقارئ حد الكفاف.

لما تقدم ونظرًا لقصور الدراسات السابقة، ولأهمية بيان منهج النَّسَائي في كتابه، رأيت أن أسجل ما وصلت إليه من ملاحظات ودقائق عن منهجه في السنن الكبرى، ولعلمي باتساع هذا الموضوع وترامي أطرافة مما لا يمكن حصره في دراسة واحدة، لكل ذلك رأيت أن أجعل

[1] وهي بعنوان (مرويات الإمام الزهري المعلة في سنن النَّسَائي الكبرى)، وقد أجيزت سنة 2007م كرسالة للدكتوراة من جامعة عين شمس وجامعة الأقصى.

دراستي هذه في بعض ما وقفت إليه من منهجه، وسميته (من منهج الإمام النَّسَائي في سننه الكبرى)، أما ما فاتني منه فأسأل الله أن يوفقني لكشفه في دراسات قادمة بإذنه _ تعالى _.

واتبعت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي التحليلي، وجعلته في مقدمة وسبعة مباحث، هي:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام النَّسَائي رحمه الله _ تعالى _.

المبحث الثاني: مكانة السنن الكبرى بين كتب السنة، وثناء العلماء عليها، وشرط النَّسَائي فيها.

المبحث الثالث: صيغ التحمل والأداء.

المبحث الرابع: علوم الرواة.

المبحث الخامس: ألفاظ الجرح والتعديل.

المبحث السادس: منهج النَّسَائي في إيراد الأسانيد والمتون.

المبحث السابع: حُكمه على أحاديث كتابه، وكلامه على عللها، وسبب إخراجه للحديث المعلول.

وختمت البحث بخاتمة ضمنتها نتائج البحث، وتوصيات ذكرتها لأهميتها.

وكان من منهجي فيه:

1- أني اعتمدت نسخة مؤسسة الرسالة المطبوعة؛ وذلك لدقتها، وجودة طباعتها؛ ولأنها تزيد في عدد أحاديثها على نسخة دار الكتب العلمية.

2- تناولت في بحثي بعض جوانب منهج النَّسَائي دون سائرها، إذ إن دراسة منهجه في سننه الكبرى بصورة دقيقة تفصيلية تصلح كرسالة دكتوراة. وتحتاج من الأوراق أضعاف ما هو مسموح به في مثل هذه الدراسة.

3- حَرَصْت على أن أدلل على كل جزئية من منهجه بدليل بيِّن لا لبس فيه وذلك من خلال استقرائي لأحاديث الكتاب.

4- تجنبت ذكر نصوص الأحاديث واكتفيت بالإشارة إلى أرقامها، طلبًا للاختصار، ولم أخالف ذلك إلا حيث لزم الأمر ودعت الضرورة.

5- استشهدت غالبًا على كل مسألة ذكرتها بأول موضع فيه دليل، وتركت بقية المواضع وإن كثرت؛ لأن العبرة بالدلالة لا بالكثرة.

6- قد أستدل ببعض الأحاديث أكثر من مرة وفي أكثر من موضع وما ذاك لانعدام المواضع الأخرى، ولكن لاشتمال الحديث على عدة فوائد، ثم لتقدمه على غيره في الترتيب، وذلك في سائر البحث إلا مواضع يسيرة اضطررت إليها اضطرارًا.

7- تتبعت أقوال الإمام النَّسَائي وتعليقاته على الأحاديث، واكتفيت بها دليلاً على بعض مفردات منهجه، فتصريحه بمفردات منهجه، خير معين على تحديده.

8- تتبعت صيغ التحمل التي روى بها النَّسَائي الأحاديث عن شيوخه، وذكرتها بتفريعاتها وعددها في الكتاب، غير صيغة أخبرنا وأخبرني فقد أحصيتها في المجلدين الأولين وحزرتها في بقية الأجزاء فوجدتها كحالها فيهما، وذلك لكثرتها الغالبة.

9- تجنبت ولوج باب الحكم على الحديث إلا حيث نص الإمام النَّسَائي على ذلك بنفسه؛ لأن الحكم على الحديث من خلال دراسة الأسانيد ونقد الرواة، وتتبع الطرق، واستحضار الشواهد، وإن كان خير معين على تجلية منهجه، إلا أنه مما تفنى فيه الأعمار، وتنقضي فيه الآجال، ويحتاج إلى عمل جماعي موسوعي لا يقوى عليه باحث ضعيف منفرد.

10-استعنت في إثبات بعض قواعد منهجه، ببعض ما ورد في دراستي السابقة التي أشرت إليها، وأقصد بالذات تلك التي تتعلق بالمقارنة بين وجوه الحديث وطرقه المتعددة، والتي تستلزم كل قضية منها بحثا كاملا، ملتزما فيما أثبت أسلوب التلخيص والإشارة.

11- كل راو حكمت عليه ولم أشر إلى مصدر الحكم عليه، فالقول فيه قول الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاني في كتابه تقريب التهذيب.

فإن وفقت فبنعمة من الله وفضل، وإن قصرت، فحسبي جهد المقل، ودلالة الخلق على فضائل الأوائل ومحاسن السابقين، ولعل نبيلاً يأخذ بِعَزْمَةِ ابن حَجَر، أو همة الذَّهَبي، أو تدقيق السَّخَاوي، فيكشف للدنيا عن سر النَّسَائي، وكنزه المخبوء.

والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

ترجمة موجزة للإمام النَّسَائي رحمه الله _ تعالى _

215-303هـ

هو الإمام الحافظ أحمد بن شُعيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار الخُراسَاني[1]. أبو عبد الرحمن النَّسَائي[2].

---

[1] الخُراساني : نسبة إلى خُراسان، وهي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند. وهي اليوم مقسمة بين ثلاث دول هي: إيران، وأفغانستان، والجمهوريات الروسية الحديثة انظر معجم البلدان(401/2-405) وكتاب تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية(471/1).

[2] النَّسَائي: نسبة إلى نَسا مدينة بخراسان، وهو اسم أعجمي مقصور، والنسبة إليه النَسَوي والنَّسَائي.انظر الأنساب(380/5-381) وتقع نسا غربي مدينة (أبيورد) وشمالي مدينة (طوس) وشرقي مدينة بسطام، على حدود إقليم جرجان.تعريف بالأماكن الوارده في البداية والنهاية(361/2).

ولد سنة خمس عشرة ومائتين من الهجرة[1]. وطلب العلم مبكراً، فسمع في بلده نَسَا، ثمَّ ارتحل وله خمس عشرة سنة[2]. وتوسع في الرحلة فجال في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، وانتهى به الترحال أخيراً في مصر فاستوطنها، واتخذ له في زقاق القناديل مسكنًا[3]. إلا أنه دخل الشام في آخر حياته باثًّا للعلم ناشرًا له، فلقي فيها من العَنَتِ ما لقي.

ولم يزل ينهل من السنة النبوية ما استطاع حتى غدا المشار إليه بين أقرانه، وطال به العمر فصار محط أنظار العلماء وطلبة العلم، حتى قال عنه الدَّارقُطني: (أبو عبدالرحمن مُقَدَّمٌ على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره)[4].

كثر شيوخه نظرًا لكثرة ترحاله حتى عَدَّ له الحافظ ابن عساكر (444) شيخًا، واستدرك عليه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ثلاثة شيوخ آخرين[5]. ومن أشهرهم: عمرو بن علي الفَلاَّس[6]، وأبي داود السِّجِستَاني[7]، وعبد الله بن أحمد بن حنبل[8]، وخلق كثير سواهم.

أما تلاميذه فأكثر من أن يحصوا، ومن أبرزهم: ابن حِبَّان البُستِي[9]، والطَحَاوي[10]، والطَبَراني[11]. وخلق كثير لا يعلمهم إلا الله.

---

[1] سير أعلام النبلاء (125/14) طبقات الشافعية الكبرى (14/3).

[2] تهذيب الكمال (338/1)

[3] انظر: معجم البلدان (163/3) تاريخ الإسلام - وفيات سنة301-320 هـ (ص 106).

[4] المنتظم (450/7) ، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد(ص140).

[5] الإمام النسائي وكتابه المجتبى(ص10).

[6] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (470/11-472)، الجرح والتعديل (249/6).

[7] انظر ترجمته في: تاريخ بغداد(55/9-59)، المنتظم (216/7)، طبقات المفسرين (144/1).

[8] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء(516/13-526)، المنتظم(349/7)، طبقات الحنابلة (177/1-186).

[9] انظر ترجمته في: الأنساب(363/1)، ميزان الاعتدال(98/6-100)، طبقات الشافعية الكبرى (131/3).

[10] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء(27/15-33)، وفيات الأعيان (71/1)، الجواهر المضية(271/1-277)، تذكرة الحفاظ (808/3)، مرآة الجنان (211/2) .

[11] انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (119/16-131)، وفيات الأعيان (407/2))، مرآة الجنان (379/2-380)، طبقات المفسرين (142/1) .

وكان _ رجمه الله _ مليح الوجه، ظاهر الدَّمِ مع كِبَرِ السِّنِّ[1]، في غاية الحُسْنِ، وجهــه كأنــه قنديل[2]. كثير العبادة على تعدد أوجهها، من اجتهاد في الصلاة بالليل والنهار، ومواظبة على الحج الحج والجهاد[3]. كما كان يصوم يوماً ويفطر يومًا[4].

ومن ورعــه تحرزه عن مجالس السلطان[5]. وترك الرواية عن بعض الضعفاء، فلم يحــدث بحديث قتيبة عن ابن لهيعة لضعف الأخير عنده[6].

أما عقيدته، فلم أقف على شيء يخرج به عن اعتقاد أهل السنة والجماعة، وغاية ما أخذ عليه أن فيه تشيعاً قليلاً وانحرافاً عن خصوم علي كمعاوية وعمرو بــن العــاص _ رضـــي الله عنهم_[7]. لذا عدّه الشيعة من أعيانهم وساداتهم، وقد غلطوا في ذلك غلطًا بينًا. وكل ما في الأمــر أنه لما دخل دمشق وجد أنَّ المنحرف عن علي _ رضي الله عنه _ كثير، فوضع في خصــائص علي مصنفاً رجاء أن يهتدي من انحرف عنه[8].

وفرية القول بتشيعه فرية سمجة يردها قول النَّسَائي نفسه وقد سئل عن معاوية بن أبـــي سفيان _ رضي الله عنه _ فقال: (إنما الإسلام كدار بها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمــن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب، إنما يريد دخول الدار، قــال: فمــن أراد معاويــة _ رضي الله عنه _ فإنما أراد الصحابة)[9].

وكان شافعي المذهب، ولذلك ترجم له أصحاب طبقات الشافعية في كتبهم[10]. وقال ابــن الأثير: "كان شافعي المذهب، له مناسك ألفها على مذهب الشافعي" [11].

---

[1] تاريخ الإسلام - وفيات 301-320هـ (ص 106).

[2] البداية والنهاية(94/11).

[3] سير أعلام النبلاء (131/14)، البداية والنهاية(94/11).

[4] تاريخ الإسلام - وفيات 301-320هـ (ص 106)، وانظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (88/1).

[5] سير أعلام النبلاء (131/14-132)، تاريخ الإسلام- وفيات 301-320هـ (ص 108-109) .

[6] انظر: تاريخ الإسلام- وفيات 301-320هـ (ص 108)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص141)، تهذيب الكمال (335/1).

[7] سير أعلام النبلاء(133/14).

[8] انظر: وفيات الأعيان(77/1-78)، تاريخ الإسلام- وفيات 301-320هـ (ص 107).

[9] انظر: تهذيب الكمال (339/1).

[10] انظر: طبقات الشافعية الكبرى (14/3-16) طبقات الشافعية للأسنوي (268/2) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه(88/1).

[11] جامع الأصول(1 /196).

وهذا التمذهب لم يكن يمنعه من أن يخالف رأي الشافعي أحيانًا، وغاية الأمر كما يرى الدكتور موسى البسيط أنَّ النَّسَائي "متبع في الغالب للإمام الشافعي، ولا يمنعه اتباعه من أن يجتهد مخالفًا أو موافقًا"[1].

ونظرًا لهذه الحياة العلمية الحافلة فإنه لم يزل في رفعة بين أهل زمانه، حتى قال تلميذه أبو بكر بن الحداد: "رضيت به حجة بيني وبين الله _ تعالى _"[2].

ووصفه أبو علي النَّيْسابوري بالإمام في الحديث بلا مدافعة[3].

وبلغ الذهبي أبعد من ذلك فقال: (لم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النَّسَائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة)[4].

وكان لا بد من نهاية لهذه الرحلة في عالم الفناء، فكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة من الهجرة النبوية[5]، رحمه الله _ تعالى _.

وقد ترك جملة من المصنفات والآثار العلمية، أهمها:

1. كتاب السنن الصغرى والمعروف بالمجتبى، وهو أشهر مؤلفاته وأكثرها انتشارًا، وتم انتقاء أحاديثه من السنن الكبرى، وطبع مرات كثيرة.
2. كتابه الموسوعة (السنن الكبرى)، أعظم كتبه وأنفعها، وهو موضوع دراستنا. مطبوع
3. مسند علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه _[6].
4. مسند حديث مالك بن أنس _ رحمه الله _[7].
5. الضعفاء والمتروكون. مطبوع .
6. تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم، مطبوع.
7. الجرح والتعديل[8].

---

[1] السنن الكبرى للنسائي، رسالة علمية بتحقيق الدكتور موسى البسيط(1/ 11)

[2] سؤالات السُّلَمي للدارقطني(ص367) تهذيب الكمال(335/1)، تاريخ الإسلام - وفيات301-320هـ (ص 109). (109).

[3] سير أعلام النبلاء(131/14)، تاريخ الإسلام - وفيات 301-320هـ (ص 108).

[4] سير أعلام النبلاء (133/14).

[5] تهذيب الكمال(340/1)، تاريخ الإسلام- وفيات301-320هـ(ص 109)، البداية والنهاية(94/11).

[6] سير أعلام النبلاء(133/14).

[7] فهرسة ابن خير الاشبيلي(175/1).

[8] تهذيب التهذيب في ترجمة أبان بن عبد الله بن أبي حازم (84/1)

وله مؤلفات أخرى عديدة.

المبحث الثاني

مكانة السنن الكبرى بين كتب السنة وثناء العلماء عليها، وشرط النَّسَائي فيها.

كتب الله البقاء لبعض الأعمال، وقضى برفعة شأنها، وعلو منزلتها بين أشباهها ومثيلاتها، حتى تحدث بها الناس، وتناقلها الرواة، وسارت بها الركبان. ومن هذه الأعمال ما حفظته الذاكرة، وخطته الأصابع والأقلام، وشغف ببثه أهل الفهم والأعيان، فكان قبول الناس لها دليل رضًا من الله.

ومعلوم أن القبول قد حصل للكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد على ما سواها من الكتب. ولئن قدَّم جمهور علماء الحديث كتاب البخاري ثم كتاب مسلم على غيرهما من الكتب السابقة، إلا أن بعض العلماء لم يرق لهم هذا التقديم ورأوا أن كتاب النَّسَائي إن لم يتقدم عليهما فهو في ركابهما يسير.

فذهب الإمام أبو عبد الله بن رشيد إلى أنَّ كتاب النسائي أبدعها ، فقال: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا، وأحسنها ترصيفًا، وكأن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم، مع حظ كبيرٍ من بيان العلل"[1].

ونُقِلَ عن ابن الأحمر قوله: "سمعت عبد الرحيم المكي– وكان شيخاً من مشايخ مكة – يقول: مصنف النسائي أشرف المصنفات كلها، وما وضع في الإسلام مثله"[2].

ثم إنَّ طائفة من أكابر أهل العلم لم تر في إطلاق اسم الصحة على كتاب النسائي مجاوزة ولا تعدٍ، ومن هؤلاء العلماء: أبي علي النيسابوري، وابن عدي، والدَّارقطني، والحاكم، وابن مندة، وعبدالغني ابن سعيد، وأبي يعلى الخليلي، وابن السَّكَن، والخطيب البغدادي وغيرهم[3].

وغيرهم[3].

وهو ما كان يتبناه النَّسَائي نفسه كما نقل عنه تلميذه وراوية سننه محمد بن معاوية بن الأحمر ما معناه: "كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله"[4].

---

[1] النكت على ابن الصلاح (ص165).

[2] فهرسة ابن خير الإشبيلي (139/1).

[3] النكت على ابن الصلاح (ص165)، معرفة أنواع علم الحديث(ص 111)، وانظر القول المعتبر في ختم النسائي(ص52).

[4] النكت على ابن الصلاح (ص165).

أما أبو الحسن المعافري فقال: "إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما خرجه النَّسَائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره"[1].

ولما تحدث أبو طاهر السِّلَفي عن الكتب الخمسة قال: "اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب"[2].

غير أن ابن الصلاح استدرك على قوله هذا بأن هذا تساهل منه ؛ لأن العلماء صرحوا بأن فيها الضعيف أو المنكر أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف[3].

وجلَّى القول وفصَّله الإمام السِّنْدي فقال: "وبالجملة فإطلاق اسم الصحيح على كتاب النَّسَائي الصغير، وهو المشهور المقروء شائع، وهو مبني على تسمية الحسن صحيحًا أيضًا، والضعيف نادر جدًا، وملحق بالحسن، إذا لم يوجد في الباب غيره، وهو أقوى عند المصنف وأبي داود من رأي الرجال، والله _ تعالى _ أعلم"[4].

وتقدم قريبا قول الذهبي فيه وتقديمه على الإمام مسلم وجعله قرين البخاري في الصنعة[5].

أما من أَخَّرَ كتابه عن الصحيحين فإنه لم يبتعد به كثيرًا عنهما، ولا يحلُّ له ذلك، ففضل هذا الكتاب بيِّنٌ لا يخفى على طالب الحديث، فكيف لا يدركه أعيان الصنعة وأساتذتها، وقديمًا قال أبو يعلى الخليلي عن المُؤلِّفِ والمُؤلَّفِ: (حافظ متقن، أقام بمصر، وعُمِّر، ورضيه الحفاظ، وكتابه يضاف إلى كتاب البخاري ومسلم وأبي داود)[6].

وحسبك بابن كثيرٍ شاهدًا على علو كعبه، وسعة علمه، وإبداعه في كتابه، إذ يقول: "وقد أبان في تصنيفه عن حفظ، وإتقان، وصدق، وإيمان، وعلم، وعرفان"[7].

ثمَّ إني لا أحسب أحدًا يجيل النظر في كتاب سنن النَّسَائي الكبرى، إلا ويدرك ما كان عليه هذا الإمام من العلم والفهم وسعة الاطلاع، وأنه ما وضع في كتابه حرفًا إلا بعلم، ولا تعليقًا إلا بفهم، بل كان من أبرز أعيان الصنعة الحديثية، وأحد القلة الذين أبدعوا فيها، وتفننوا في إيراد أطرافها وجمع متفرقاتها.

---

[1] النكت على ابن الصلاح (ص165).

[2] معرفة أنواع علم الحديث (ص111)

[3] معرفة أنواع علم الحديث (ص111).

[4] سنن النسائي بشرح الإمامين السيوطي والسندي(59/1).

[5] تقدم في (ص11). وانظر سير أعلام النبلاء (133/14).

[6] الإرشاد في معرفة علماء الحديث(436/1).

[7] البداية والنهاية (94/11).

وكان كتابه السنن الكبرى إلى عهد قريب مخطوطًا، لذا نالت السنن الصغرى حظـوة لـدى الناس والباحثين.

وأول طبعة رأيتها لهذا الكتاب كانت لدار الكتب العلمية بلبنان، سنة 1991م، بتحقيق الدكتور عبدالغفار البنداري وسيد كسروي حسن. ثم أعقبتها مؤسسة الرسـالة، فطبعتـه عـام 2001م، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، وتحقيق وتخريج الأستاذ حسن عبد المنعم شلبي، وهي طبعـة فاخرة، تحوي سبعين كتاباً، إلا أنها لم تلق من عناية المؤسسة ما لقيه مسند الإمام أحمد، بل كانت الإحالات فيها على المطبوعات الأخرى للمؤسسة.

وقد بلغ عدد أحاديث نسخة دار الكتب العلمية(11770حديثًا).

بينما بلغ عدد أحاديث نسخة مؤسسة الرسالة (11949 حديثًا).

أي بزيادة (179 حديثًا).

وكلا النسختين اعتمدتا في استدراك ما سقط من أحاديث الكتاب من النسخ الخطية على ما أثبتـه الإمام المِزِّي في كتابه تحفة الأشراف[1].

أما شرط النَّسَائي في السنن الكبرى :

اشتهر النسائي بين طلبة العلم بأنه أحد المتشددين في الجرح والتعديل، وذكر ذلك جماعـة من أهل الحديث وأئمته:

قال ابن طاهر المقدسي: "سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزِّنْجَاني بمكة عن حال رجل مـن الرواة، فوثَّقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النَّسَائي ضعَّفه؟ فقال: يا بني، إن لأبي عبد الرحمن فـي الرجال شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم" [2].

ووصفه الذهبي بالمتعنت في الرجال، فقال في ترجمة الحارث الأعور: "والنسائي مع تعنتـه في الرجال، فقد احتج به، وقوّى أمره"[3].

---

[1] وقد علمت مؤخرا وأنا أجري التعديل على البحث بناء على طلب المحكمين الكريمين ومن خلال الانترنت أن دار التأصيل (مركز البحوث وتقنية المعلومات) في مدينة نصر بالقاهرة قد قامت بطباعة كتاب السنن الكبرى طبعة جديدة، منقحة ومحققة، وذلك في نهاية عام 2012م ، وقد بلغ مجموع أحاديثها 12227 حديثا.

[2] شروط الأئمة الستة(ص 26) .

[3] ميزان الاعتدال (172/2) ، وقد تعقب ابن حجر قول الذهبي بأن النسائي قد احتج بالحارث الأعور، ونفى أن يكون يكون قد احتج به، بل أخرج له في السنن مقروناً بابن ميسرة ، وآخر في اليوم والليلة متابعة. وانظر تهذيب التهذيب (127/2-128).

ومما يدل على أنـــه كـــان يرى التشدد في الرواية قوله: "أمناء الله _ عز وجل _ على علـــم رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ ثلاثة: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس"[1].

وقد دعاه تشدده هذا إلى ترك الرواية عن عدد من رجال الشيخين، فقال: " لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله _ تعالى _ في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشـــيء، فوقعت الخيرة على تركهم ، فنـــزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم" [2].

وقسم ابن طاهر المقدسي أحاديث أبي داود فمن بعده إلى ثلاثة أقسام:

الأول : صحيح مخرج في الصحيحين .

الثاني : صحيح على شرطيهما. وحكى أبو عبد اللهِ بن مندة أن شرط أبي داود والنَّسَائي إخـــراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطـــع ولا إرســـال، ويكون هذا القسم من الصحيح.

الثالث : أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها بغير قطع منهم بصحتها، وربمـــا أبان المخرج بهما عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة [3].

ويؤيده قول محمد بن سعيد الباوردي: "كان من مذهب أبي عبد الرحمن النَّسَائي أن يخرج عـــن كل من لم يجمع على تركه"[4].

ورد ابن حجر على من قال: أن مذهب النسائي في الرجال متسع، فعلق على قول الباوردي قائلاً: (وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركـــه، فإنمـــا أراد بذلك إجماعاً خاصاً. وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبة، وسفيان، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابـــن مهـــدي، وضعفه يحيى القطان مثلاً، فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ، ومن هو مثله في النقد.

---

[1] مجموعة رسائل في علوم الحديث(الرسالة السابعة)(ص75).

[2] شروط الأئمة الستة (ص26)، بغية الراغب المتمني(ص56).

[3] مختصراً عن شروط الأئمة الستة (ص19-20).

[4] شروط الأئمة لابن مندة(ص73)معرفة أنواع علم الحديث(ص107).

وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النَّسَائي في الرجال مــذهب متســع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنب النَّسَائي إخراج حديثــه، ... بــل تجنب النَّسَائي إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين ... وفي الجملة فكتاب النَّسَائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجة، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجــال متهمــين بالكــذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم"[1].

وقال الإمام الصَّنْعاني : "قال أئمة هذا الشأن في سنن النَّسَائي الكبرى بقولين :

الأول: أن شرطه فيها أشد من شرط الشيخين.

والثاني: أن شرطه فيها شرط سنن أبي داود، وهو إخراج حديث من لم يجمع على تركه"[2].

ولعل أقرب القولين إلى الصواب هو القول الثاني . يؤيد ذلك وجود أحاديث ضعيفة فيه، سواء بتصريح النَّسَائي نفسه، أو بما تبين لي في أوجه الترجيح، وهي مع قلتها إلا أنهــا غيــر شــديدة الضعف، وهو ما يرشح سنن النَّسَائي لتكون في المرتبة التالية لصحيحي البخاري ومسلم ، وقديماً رضي هذا الأمر الإمام الذهبي، فقال: "انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما"[3].

وقال ابن رجب الحنبلي: "وقد شاركه – أي شارك الترمذي – أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم ، كإسحاق بن أبي فروة وغيــره ... وأمــا النَّسَــائي ، فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يُخَرِّج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فَحُشَ خطؤه وكثر"[4].

وردّ الدكتور نور الدين عتر القول بتقدم سنن النَّسَائي على سنن أبي داود والترمذي، إذ كــان له اهتمام خاص بسنن الترمذي، واحتج بتساوي الترمذي مع غيره في الرواة، وتميــزه بالتنبيــه على هؤلاء الضعفاء، ثم هو يروي ما رواه غيره[5].

ورد الدكتور إبراهيم بن علي آل كليب على مقالة الدكتور نور الدين عتر بقوله: "ولكنــه لــم يورد أمثلة من الرواة الكذابين أو المتهمين بالكذب عند النَّسَائي كما فعل ابن رجب مع أبي داود،

---

[1] النكت على ابن الصلاح(ص164) .

[2] توضيح الأفكار (199/1) .

[3] تدريب الراوي (122/1) .

[4] شرح علل الترمذي (612/2-613)

[5] انظر حاشية شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (400/1) بتحقيق نور الدين عتر.

ثم إن النَّسَائي يشارك الترمذي في عدم السكوت على الضعفاء، وفي عدم الاعتماد على ما تفردوا به مع أنهم عند النَّسَائي أقل ضعفاً منهم عند الترمذي"[1].

والذي أراه أن النسائي لم يشترط الصحة لكتابه، فأورد فيه الصحيح في أعلى مراتبه، وما نزلت مرتبته إلى الحسن لذاته أو لغيره، ثم إنه أورد الضعيف وما فيه علة، مع تنبيهه عليها في كثير من المواطن، أما روايته عن المتروكين والكذابين فلم أجدها في أحاديث كتابه، وعليه فيمكنني القول بأن له في الصحة شرطًا يوازي شرط الشيخين، إلا أن صنعة الحديث والتفنن فيها كانت غالبة عنده، فسمح لنفسه أن يدخل في كتابه ما نزلت مرتبته عن الصحيح، وأن يروي ما فيه ضعف يسير يمكن أن ينجبر بمتابعة أو شاهد في غالب المواضع، أو لعله قصد من إيراده مثل هذه الأحاديث الضعيفة تنبيه القارئ إلى بعض ما اعترى بعض الطرق من ضعف، حتى لا ينخدع بها طالب علم، وهو ما يؤكده فعله وتنبيهه على علة بعض الأحاديث، وهي في كتابه كثيرة.

المبحث الثالث

صيغ التحمل والأداء

نصَّ كثير ممن صنف في علوم الحديث على أن طُرُق تحمل الحديث وتلقيه عن العلماء والشيوخ والرواة ثماني طرق، هي: السماع، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة. ولكل طريق صيغ[2].

وطرق التحمل هي ذاتها طرق الأداء.

والسماع أعلى هذه الطرق وأجلها:

وصورته: أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط ولم يكتب.

وألفاظه: سمعت وحدثني.

وتأتي القراءة على الشيخ تالية للسماع، ويسميها أكثر المحدثين عرضًا، وإن اختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال:

1- مساوية للسماع: ورُوي ذلك عن مالك والبخاري، ومعظم علماء الحجاز والكوفة[3].

---

[1] السنن الكبرى للنسائي، رسالة علمية بتحقيق الدكتور إبراهيم آل كليب (40/1) .

[2] انظر معرفة أنواع علم الحديث(ص251-291) وتدريب الراوي(269/2-311)

[3] بل ذهب الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية(ص260) إلى القول: قال جمهور الفقهاء والكافة من أئمة العلم بالأثر إن القراءة على المحدث بمنزلة السماع منه.

2- أدني من السماع : وهو مروي عن جمهور أهل المشرق، ورجحه ابن الصلاح.
3- أعلى من السماع: ويروى عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب، ورواية عن مالك.

وصورتها: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يُتَبِّعُ للقارئ من حفظه أو أمسك كتابه، أو ثقة غيره.

وبيان صورتها على النحو الذي تقدم يرجح القول بأنها أدنى مرتبة من السماع، مع صحة الرواية بها عند العلماء بلا خلاف.

ولفظها: أخبرني. وهو الشائع الذي عليه كثير من المحدثين[1].

ثم لا خلاف في أن بقية الطرق دون هاتين الطريقتين. وقد خصصتهما بالحديث دون بقية الطرق ؛ لأن الإمام النَّسَائي اقتصر في الغالب الكثير من أحاديث كتابه على هاتين الصيغتين.

وهذا بيان تفصيلي عن منهجه في استعمال صيغ التحمل والأداء بعد استعراض جميع أحاديث كتابه:

الصيغة الأولى:

(أخبرنا)، وهي أبرز الصيغ عنده وأكثرها استخدامًا، حتى نقل عن بعض تلاميذه أنهم قالوا: لم يقل النسائي قط في أول الإسناد إلا أخبرنا[2].

وهذا منهم على سبيل الغالب لا الإطلاق، وإلا فقد استعمل غيرها وإنْ قلَّ، كما سنبينه.

وقد تتبعت هذه اللفظة (أخبرنا) في كتابه، وأحصيتها في أول مجلدين من السنن الكبرى فوجدته كررها بنسبة تصل إلى 90%، ووجدته استعملها بنفس الكثرة في بقية أحاديث كتابه، والله أعلم.

وانظرها -على سبيل المثال لا الحصر- في الأحاديث(1- 13،9-30، 32-55 ، 57-65 ، 68-80، 82-100).

وربما ذكر هذه الصيغة بالإفراد فقال: (أخبرني)، ونسبتها في سائر أحاديثه 7.8% والله أعلم.

وانظرها في الأحاديث(31، 66 ، 67 ، 101، 162، 166، 196).

ولم يقل (أخبرنيه) إلا في الحديث (9904) فقط.

---

[1] معرفة أنواع علم الحديث(ص254-256)بتصرف.

[2] فهرسة ابن خير الإشبيلي(139/1)

ورأيته إذا ذكر روايته عن شيخه الحارث بن مسكين عدد أوجهها، وإن دار غالبها في فلك الإخبار، فمرة يقول: "أخبرنا الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع" كما في الأحاديث(1406، 2662).

وربما استثنى منها (وأنا أسمع)، كما في الحديث(2897).

وقد يترك لفظ أخبرنا فيقول: " قرئ على الحارث بن مسكين وأنا أسمع " كما في الحديثين (10، 12) وعددها في الكتاب (3) مرات.

أو(الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع) كما في الأحاديث(276، 392، 710) وعددها في الكتاب (52) مرة.

وربما قال: "قال الحارث بن مسكين قراءة عليه" كما في الأحاديث(2663، 2890، 4361) وعددها في الكتاب (7) مرات.

أو(الحارث بن مسكين قراءة عليه) دون قوله(قال) كما في الحديث(2662) وعددها في الكتاب (16) مرة.

وقوله هذا دليل أمانة وصدق منه، إذ إن الحارثَ بنَ مسكين خاف النسائيَّ على نفسه، لما رآه في زي أنكره عليه، وحسبه من رجال السلطان، فمنعه من الدخول عليه، فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما استجاز أن يقول: حدثنا الحارث[1].

وعليه فنسبة هذه الصيغة بألفاظها المختلفة ربما زاد على 97%، مما يرفع من شأن السنن ويعليها.

الصيغة الثانية:(أنبأنا) كما في الحديثين(360، 364) فقط.

أو(أنبأني) كما في الحديث(11543) فقط.

الصيغة الثالثة: (القراءة)، كقوله في الحديثين (2703، 2868) فقط، (قرأت على أحمد بن إبراهيم بن محمد). وهي خاصة بروايته عن أحمد بن إبراهيم بن محمد في الحديثين.

ومثلها قوله: (قرأت على محمد بن سليمان لُوَيْن) كما في الأحاديث (8096، 8370، 10349) فقط.

وربما قال:(محمد بن سليمان قراءة عليه) كما في الحديث(10240) فقط.

أو (محمد بن سليمان لُوَين قراءة) كما في الحديث(9472) فقط.

---

[1] سير أعلام النبلاء(130/14)

وربما قال: (فيما قرأ علينا أحمد بن منيع) كما في الأحاديث(2709، 2942، 3091) وعددها في الكتاب (9) مرات. وكلها عن أحمد بن منيع.

وربما أخر الصيغة عن اسم شيخه فقال: (أحمد بن إبراهيم القرشي الدمشقي قــراءة) كمــا فــي الحديث(9439) فقط.

الصيغة الرابعة: (حدثنا)، كما في الأحاديث(11، 203، 252) وعددها في الكتاب (52)مرة.

أو(حدثني) كما في الأحاديث(4609، 4674، 4676) وعددها في الكتاب(8) مرات.

الصيغة الخامسة: (عن)، كما في الأحاديث(141، 242، 247) وعددها في الكتاب (387) مرة.

ومعلوم أن العنعنة لها حكم السماع بشرطين:

- أن لا يكون المُعَنْعِنُ مُدَلِّساً .
- أن يمكن اللقاء بين الشيخ وتلميذه.

وهو الصحيح الذي عليه العمل عند الجمهور من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

ومذهب النسائي في ذلك هو مذهب الجمهور.

والغريب أنه قد استعمل العنعنة في روايته لجميع أحاديث آخر أربعــة كتــب، وهــي: (كتاب الشروط، والرقــائق، والمــواعظ، والملائكــة). وعــدد أحاديثهــا(295)حــديثًا، مــن الحديث(11654 – 11949).

حتى استخدمها في روايته عن الحارث بن مسكين في جميع الأحاديث التي رواها عنه فــي هــذه الكتب الأربعة مخالفًا بذلك منهجه المعروف في الرواية عنه، وهذا بَيِّنٌ في الأحاديــث(11703، 11733، 11781، 11820، 11891، 11940)فقط.

والكتب الأربعة السابقة الذكر مما أضافته مؤسسة الرسالة إلى طبعتها من كتاب تحفة الأشــراف، إذ لم ترد في النسخ المخطوطة التي اعتمدتها.

لذا أحسب أن يد الإضافة قد تدخلت في رواية هذه الكتب بهذه الصيغة، فما كان للنَّسائي أن يتجنب هذه الصيغة في روايته لغالب أحاديث كتابه، ثم يوردها في جميع أحاديــث هــذه الكتــب الأربعة، وهو الذي لم يستخدمها من قبل غير (92) مرة فقط.

الصيغة السادسة: (قال)، ولم يستخدمها إلا حيث يورد طريقًا آخر للحديث ومثاله حديث(2286)، وهي قليلة في كتابه.

وحكمها الاتصال كالعنعنة إذا أمكن اللقاء والسلامة من التدليس، وهي دون لفظ(قال لي، أو قال لنا)[1].

الصيغة السابعة: (الإملاء) ويندرج تحت باب السماع، وهذه الصيغة مقيدة عنده بمن أملى عليه، فقال: (أملى عليَّ عمرو بن منصور) كما في الحديث(10844)فقط.

و(أملى علينا عبيدالله بن سعيد بنيسابور) كما في الحديث(8590)فقط.

ومن الواضح أن النَّسَائي مع استخدامه لهذه الصيغ المختلفة إلا أنها قليلة جدًا في كتابه إذا ما قورنت بصيغة (أخبرنا وأخبرني).

وعليه، فلم يسلك في تحمله عن شيوخه غير الطريقين الأوليين، وإن تعددت صيغهما، وهما خير الطرق وأفضلها وأقواها.

المبحث الرابع

علوم الرواة

إنَّ علوم الرواة بمجموعها – وإن تفاوتت في الأهمية - من أهم علوم الحديث وأخطرها، ولا استغناء للعلماء عنها، فبها يحفظ الدين وتصان السنة، وتصح العبادة وتقبل الأحكام، ولولا ما بذله العلماء الجهابذة من جهود أفنوا فيها أعمارهم لتقعيد قواعدها وترسيخ أركانها، وإعلاء بنيانها، لاشتبه أمر الإسلام على المسلمين، ولأدخل كل مدعٍ فيه ما يشاء من أضاليل وأكاذيب، لكن الله سلَّم، فحفظ الدين بعلماء برعوا في هذه العلوم التي تبنى عليها صحة الأحاديث وضعفها، ومقبول الأخبار ومردودها، فهي ميزان الرواة، بها يَثْقُلون وبها يَطِيشُون.

وهي أنواع كثيرة، وأصناف عديدة منها: معرفة أسماء الرواة، وألقابهم، وكناهم، وطبقاتهم، وتاريخ وفياتهم، وعدالتهم، وضبطهم، وألفاظ التعديل والتجريح، وسماع الأبناء من الآباء، وسماع الآباء من الأبناء، مع التمييز بين الإخوة والأخوات... الخ .

وقد صنف الإمام النَّسَائي في كثير من هذه الأنواع، وكانت له كتب تدل على سعة علمه، وطول باعه في هذا الميدان، منها: الجرح والتعديل[2]، والتمييز[3]، والكنى [4]، الضعفاء والمتروكون[5]، والطبقات، وتسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، وذكر من حدث عنه ابن أبي

[1] انظر فتح المغيث(156/2—170)

[2] تهذيب التهذيب في ترجمة أبان بن عبدالله بن أبي حازم(84/1).

[3] تدريب الراوي (156/1)، ميزان الاعتدال (67/3)في ترجمة ربيعة بن سيف المَعَافِري .

[4] فتح المغيث (213/4-214) التقييد والإيضاح(ص316) فهرسة ابن خير الإشبيلي(261/1)

[5] مطبوع.

عروبة ولم يسمع منه، وتسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم، ومعرفة الأخوة والأخوات [1]، وغيرها من الكتب[2].

ومع وجود هذه المصنفات المستقلة إلا أن نزعته النقدية أبت عليه إلا أن يضمن كتابه السنن الكبرى كثيرًا من هذه الأنواع والفنون، وأهمها:

1.الصحابة: وفائدة معرفة هذا العلم تمييز متصل الأحاديث من مرسلها. وفي السنن الكبرى بعض من هذا العلم.

ومن ذلك تصويب النَّسائي لاسم راو في السند كما في الحديث(600) فقد رواه من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن مالك بن بُحَيْنَة أنه صلى مع رسول الله....

وقال عقبه: هذا خطأ، والصواب: عبدالله بن مالك بن بحينة.

وهذا من النسائي دقة ومعرفة.

قال ابن حجر: مالك بن بحينة صحابي كذا وقع في البخاري والنَّسَائي والأكثر على أن الصحبة والرواية لولده عبدالله بن مالك[3].

ولما ذكر حديث عبدالله بن مالك بن بحينة برقم(603) ، قال عقبه: هذا الصواب.

أو نفي الصحبة عن راو قد يظن بأنه صحابي كما في الحديث(7389)من طريق مجاهد عن عطاء عن أيمن ، قال لم يقطعِ النبي السارقَ إلا في ثمن المِجَنِّ، وثمنُ المجن يومَئذٍ دينارٌ.

قال أبو عبد الرحمن: أيمن الذي تقدم ذكرنا لحديثه قد روى عنه عطاء حديثًا آخر ولا أحسب أن له صحبة.

2. الكنى: وهو علم جليل، وفن عزيز لا غناء لأهل الحديث عنه، ولذا قال ابن الصلاح: لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقصون مَنْ جهله[4]. وفائدته:

---

[1] معرفة أنواع علم الحديث (ص 415) ، فتح المغيث (172/4).

[2] وقد أصدرت مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/لبنان – سنة 1985م، مجموعة من رسائل النسائي تحت عنوان (مجموعة رسائل في علوم الحديث) – بتحقيق جميل علي حسن . وعددها سبع رسائل: الرسالة الأولى: تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم. الرسالة الثانية: الطبقات. الرسالة الثالثة: تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد. الرسالة الرابعة: ذكر من حدث عنه ابن أبى عروبة ولم يسمع منه. الرسالة الخامسة: أحسن الأسانيد التي تروى عن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _. الرسالة السادسة: تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات ممن حمل عنهم الحديث من أصحاب أبي حنيفة. الرسالة السابعة: أسئلة للنسائي في الرجال.

[3] تقريب التهذيب(152/2)

[4] معرفة أنواع علم الحديث(ص435)

الأمن من ظن تعدد الراوي الواحد المكنى في موضع والمسمى فـي آخـر[1]، وتقـدم أن الإمـام النَّسائي وضع كتابًا في الكنى.

ومثاله في السنن الكبرى ما أورده في الحديث(443) قال: أخبرني الربيع بن سليمان ابـن داود، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الهيثم بن حميد ، قال: حدثني أبو معيد عن الزهري... وقال عقبة: أبو معيد اسمه حفص بن غيلان، وهو صالح الحديث.

وقال عقب حديث(2002): أبو عُمَيْس: اسمه عتبة بن عبد الله، وأبو صخرة: اسمه جـامع بـن شداد، وأبو موسى، اسمه عبد الله بن قيس.

3. **الألقاب**: وحال العلم بهذا الفن كحال العلم بالكنى من حيث الأهمية والفائدة.

ومثاله في السنن الكبرى كما في حديث (6337): حدثنا محمد – يعني ابن جعفر غُنْدَراً .

4.الأخوة والأخوات :

وقدمت القول بأن للنَّسَائي أيضًا في هذا النوع من علوم الحديث كتابًا مسـتقلا بعنـوان(معرفـة الأخوة والأخوات).

وفائدة معرفة هذا العلم تحاشي الوقوع في الوهم، وذلك أنه قد يشتهر أحد الأخوة بالرواية، فيظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهم، فإذا عرف هذا العلم لم يحصل له هذا الظن.

وهذا بيِّنٌ في الحديث (6339) إذ رواه مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن حسـين، عـن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد _ رضي الله عنهما _ أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم_ قال: لا يرث المسلمُ الكافرَ.

وخالفه ستة عشر راوياً عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بـن زيد _ رضي الله عنهما _ مرفوعاً[2].

وذهب ابن عبد البر إلى ترجيح قول الجماعة على قول مالك، فقال: ومالك لا يكاد يقـاس بـه غيره حفظاً وإتقاناً، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو، ثم يقول: والجماعة أولى أن يسلم لها[3].

والتفريق بين الأخوة والتعريف بكل واحد منهم واضح عند النَّسَائي فقد فعله في كتابه فـي أكثـر من موطن منها عقب حديث(312) الذي رواه من طريق عبدربه بن سعيد فقال: عبد ربـه بـن

---

[1] فتح المغيث(4/211-212)

[2] وقد جليت القول في هذا الاختلاف في الحديث الخامس والعشرين من كتابي مرويات الإمام الزهري المعلة في سنن النسائي الكبرى(2/706-734) فانظره فيها.

[3] التمهيد (9/162) .

سعيد، ويحيى بن سعيد، وسعد بن سعيد بني قيس بن فهد الأنصاري، وهم ثلاثة إخوة، فيحيى بن سعيد أجلهم وأنبلهم وهو أحد الأئمة وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجل منه، وعبد ربــه ثقة وسعد ضعيف.

5.**المهمل**: أن "يروي الراوي حديثًا عن أحد اثنين متفقين في الاسم فقط، أو في كنية أوغيرها، أو فيه وفي اسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة، معبرا عنه بما فيه الاتفاق ، من غير أن يتميز عن الآخر"[1]. وهذا ما يعمد إليه بعض المصنفين إما رغبة في الاختصــار، وإمــا اعتماداً على شهرتهم، ومعرفة أهل الحديث لهم، وإما لبيانهم وذكرهم منســوبين مميــزين فــي مواطن أخرى من كتبهم، وهذا كثير بيّنٌ في كتب الحديث.

الأمر الذي دفع بعض العلماء إلى إفراد هذا النوع من أنواع الأحاديث بمصنفات ، مــنهم: أبــي علي الجيَّاني، صاحب كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل.

ومثاله ما ورد في الحديث (1217) ، قال النَّسَائي: أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر – وهو ابــن مضر – عن ابن الهاد عن عبدالله بن خباب ....

فقوله عن بكر وهو ابن مضر، من باب بيان المهمل.

6.**المبهم** : وهو من أغفل ذكر اسمه في الحديث ، ويعرف ذلك بــوروده مســمى فــي بعــض الروايات، وتنصيص أهل السير على كثير منهم، ومن ذلك ما قيل فيه : (رجل) أو (امــرأة) أو نحو ذلك [2].

ومن أهم المصنفات فيه كتاب الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمــة، وكتــاب غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة لابن بشكوال.

ومثاله ما ورد في حديث(6993) من طريق أبي هريرةَ _ رضي الله عنه _ أنه قــالَ : اقتَتَلَــت امرأتان من هُذَيْلٍ....

فالمرأتان هما: أم عفيف ابنة مسروح ، ومليكة بنت عويمر [3].

وقد يكون المبهم في السند فيبينه كما في حديث(1383)الذي رواه من طريق عمرو ابن مرة عن أبي حمزة عن رجل من بني عبس عن حذيفة...

ثم قال عقبه: أبو حمزة عندنا والله أعلم طلحة بن يزيد وهذا الرجل يشبه أن يكون صِلَةَ بنَ زفر.

---

[1] قفو الأثر في صفو علوم الأثر(ص104-106)

[2] معرفة أنواع علم الحديث(ص479)

[3] انظر غوامض الأسماء المبهمة (221/3)

وقد يكون في المتن كما في حديث (580) وقوله: فقام إليه رجل يقال له الخِرْباق...

7. الغريب: وهو ما انفرد واحد بروايته[1]، وقد تكون الغرابة في السند أو في المتن.

كما في حديث (1367) الذي نبه فيه النَّسَائي إلى علة الحديث وهي انفراد الراوي بهذه الرواية دون غيره، قال: أخبرني هارون بن عبد الله ، قال أخبرنا أبو داود الحَفَري عن حفص وهو ابن غياث عن حميد وهو الطويل عن عبد الله بن شقيق عن عائشة ، قالت: رأيت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ يصلي متربعًا.

قال أبو عبد الرحمن: لا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير أبي داود الحَفَري عن حفص.

وأما في المتن فكما في الحديث(217) فقد رواه من طريق حماد عن هشام عن أبيه عن عائشة_رضي الله عنها_، أن فاطمة بنت أبي حُبَيش كانت تستحاض..

وفيه أنه قال لها: فإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم وتوضئي..

قال أبو عبد الرحمن: لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث(وتوضئي) غير حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه (وتوضئي).

8.الأفـراد: ويراد بالتفرد: "أن يروي شخص من الرواة حديثًا دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد: حديث غريب، أو تفرد به فلان، أو هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه، أو لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان، أو نحو ذلك" [2].

ومما يجدر ذكره أن التفرد قد يطلق على الغريب، وهو ما قدمت الحديث عنه، كما يشمل من لم يرو عنه غير واحد، وهو المراد هنا.

ومثاله في حديث (6376) من طريق عمرو بن دينار عن عَوْسَجَةَ عن ابن عباس _ رضي الله عنهما_..

قال أبو عبد الرحمن: عوسجة ليس بالمشهور ولا نعلم أن أحدًا يروي عنه غير عمرو بن دينار ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة.

وهذا الحديث مما اجتمع فيه الوصفان.

وللنسائي جزء لطيف في المنفردات جمع فيه خمسة وعشرين راويًا ممن لم يرو عنه إلا راو واحد[3].

---

[1] الغاية في شرح الهداية (308/1).

[2] الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها(ص20)

[3] طبع هذا الجزء في آخر كتاب المنفردات والوحدان لمسلم (ص251-252)

9. الوحدان: وهو (من لم يرو عنه غير راو واحد)[1]. ومثاله عوسجة المتقدم في الحديث السابق.
وقد يطلق على من لم يعرف له غير حديث واحد فقط، وهو المقصود هنا.
ومثاله حديث(10322) من طريق الزبير بن الوليد عن عبد الله بن عمر ....
قال أبو عبد الرحمن: الزبير بن الوليد شامي ما أعرف له غير هذا الحديث.

10.التصحيف والتحريف: وهما من الأمور الطارئة الَّتِيْ تقع في الْحَدِيْث سنداً أو متناً عِنْدَ بعض الرُّوَاة، فتؤدي إلى الاختلاف في الْحَدِيْث.
وكان المتقدمون يطلقون المصحف والمحرف جميعاً عَلَى شيء واحد، لكن ابن حجر جعلهما شيئين وخالف بينهما، فَقَالَ: (إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كَانَ ذَلِكَ بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كَانَ بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف)[2].
ومثال ما وقع في السند، ما وقع في الحديث (1471) الذي رواه النَّسَائي من طريق عطاء عن عائشة _ رضي الله عنها_..
قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ ولعله أراد عَنْبَسَةَ بنَ أبي سُفيان فصَحَّفَه.
وقوله هذا يدل على عدم تفريقه بين المصحف والمحرف.

11. غريب الحديث: (هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها)[3].
ومثاله حديث(3257) ففيه(فإن كان صائما فليصل وإن كان مفطرا فليَطْعَم)، قال أبو عبد الرحمن: يصلي معناه يدعو.
وقد بلغ من صدقه وأمانته _ رحمه الله _ أنه قد يورد ما يفيد أنَّ لفظة في الحديث لم يستطع فهمها، ومثال ذلك حديث(1092) وفيه: ما أَذِنَ الله لشيء ما أَذَنَهُ لنبيٍ يتغنى بالقرآن.
قال أبو عبد الرحمن: (أذنه) لم أفهمه كما أردت.

12. المشهور: وهو "ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين..سمي بذلك لوضوحه"[4]. قد يشتهر الحديث من طريق راو معين، غير أنه في بلد آخر قد يشتهر من طريق آخر، وهو ما نبه إليه النسائي كما في حديث(1114).
قال أبو عبد الرحمن: زعموا أنه ليس هذا الحديث بمصر من حديث عمرو بن الحارث.

---
[1] تدريب الراوي(456/2)
[2] نزهة النظر(ص118)
[3] التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير(19/1)
[4] الغاية في شرح الهداية(236/1)

13. المدرج: وهو عدة أقسام أشهرها ما أدرج في حديث رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ من كلام بعض رواته موصولا بالحديث[1].

ومثاله حديث(4936)، وأوضح منه حديث(5372) الذي قال عقبه: هذا إسناد جيد. وقوله جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها إياه كلام منكر، ويشبه أن يكون هذا الحرف من بعض من روى هذا الحديث فأُدرج في الحديث.

14. الاختلاط: والمراد به "سوء يطرأ على حفظ الراوي الثقة إما لكبره أو لعماةٍ أو خرافة أو فساد عقل أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء أي حفظه فهذا هو المختلط. والحكم فيه: أن ما حدث فيه قبل الاختلاط إذا تميز قُبل، وإذا لم يتميز وأشكل الحال توقف فيه إلى التبيين"[2].

وقد تناول النسائي الاختلاط في كتابه من عدة جوانب:

- فمرة يُعَرِّف ببعض من رمي بالاختلاط كما في حديث(9027) من طريق عطاء بن السائب..

قال أبو عبدالرحمن: عطاء بن السائب كان قد تغير.

- ومرة يتوسع في بيان حال الرواية عن المختلط كما في (9981).

قال أبو عبد الرحمن: وهذا حديث منكر، ولا أرى جعفر بن سليمان إلا سمعه من عطاء بن السائب بعد الاختلاط، ودخل عطاء بن السائب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح.

- ومرة يوضح من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده ومثاله(10068-10069) قال: حماد بن سلمة في الجريري أثبت من عيسى بن يونس ؛ لأن الجريري كان قد اختلط، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط. قال يحيى بن سعيد القطان: قال كَهْمَسٌ: أنكرنا الجريري أيام الطاعون. وحديث حماد أولى بالصواب من حديث عيسى وابن المبارك وبالله التوفيق.

- وفي أخرى يفصل القول في حال الثقة المختلط، ومثاله قوله عقب حديث(2368) قال: عارمٌ أبو النعمان ثقة، إلا أنه تغير فمن سمع منه قديما فسماعه جيد ومن سمع منه بعد الاختلاط فليسوا بشيء.

[1] معرفة أنواع علم الحديث(ص195)

[2] اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر(165/2)

- ومرة ينبه إلى سبب الاختلاط ، وأنه قد يكون بسبب فقد البصر ، ومثاله تعليقه على حديث(2689)قال: أبو حمزة هذا اسمه محمد بن ميمون مروزي لا بأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد .

أو بسبب اختلاط الأحايث عليه، ومثاله أحاديث محمد بن عجلان عن سعيد المقبري كما في حديثي(9839-9840).

قال أبو عبد الرحمن: ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجلان ومن الضحاك ابن عثمان في سعيد المقبري وحديثه أولى عندنا بالصواب وبالله التوفيق.

وابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد عن أبي هريرة، وابن عجلان ثقة والله أعلم

المبحث الخامس

ألفاظ الجرح والتعديل

مما لا يُجَادل فيه أن الإمام النَّسَائي كان رأسًا في الجرح والتعديل، وواحدًا ممن يناخ ببابه، ويُستراحُ بِمَراحه، ويؤخذ برأيه في التوثيق والتضعيف وفي قبول الرواة وردهم، وهذه كتب الأئمة الكبار، كالمزي، والذهبي، وابن حجر تعج بأقواله وتزخر بآرائه في نقد الرجال والكلام عليهم، وقديمًا عده الإمام الذهبي في الطبقة السادسة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[1]، وتبعه على ذلك الإمام السخاوي[2].

وهذه ألفاظ الجرح والتعديل التي استخدمها في كتابه، استقصيتها، وعلقت على بعضها لمزيد البيان والتوضيح حيث لزم ذلك:

أ . **ألفاظ التعديل** :

- ثقة ثقة ثقة، كما في الحديث(4731) عن طلحة بن عبدالملك.
- ثقة مأمون، كما في الحديث (3295) عن أبي صالح ذكْوان السَّمَّان.
- ثقة حافظ، كما في(3641)عن نافع مولى عبدالله بن عمر.
- ثقة، كما في (312) عن عبد ربه بن سعيد.

---

[1] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(ص199).

[2] المتكلمون في الرجال(ص110)

- وقد يزيد على توثيقه بذكر رأي بعض العلماء في الراوي كما في حديث(910) ؛ إذ قال: موسى بن أبي عائشة ثقة، كان سفيان الثوري يحسن الثناء على موسى بن أبي عائشة وهو كوفي.

- أحد الثقات كما في الحديث(315) عن أبي سهيل عم مالك بن أنس.

- وقد يضيف إلى التوثيق صفة أخرى كقوله في حديث(1398) كان القاسم بن معن من الثقات إلا أنه كان مرجئًا.

- أثبت من فلان، كقوله عقب حديث(2271) خالد بن الحارث أثبت عندنا من المعتمر.

قلت(الباحث): ومعتمر بن سليمان التيمي، ثقة.

- مأمون، كما في الحديث(3036) عن بكير بن عبدالله الأشج.

- لا بأس به، كما في (1963) عن عثمان بن أبي شيبة.

- لا بأس به في غير الزهري، وليس هو في الزهري بالقوي، كما في الحديث (3358) عن سفيان بن حسين.

ويظهر لي أن عبارة لا بأس به عند النسائي تساوي الثقة عند غيره، فعثمان بن أبي شيبة وسفيان بن حسين كلاهما ثقة، كما نص على ذلك ابن حجر في تقريبه، وأحسب أن النسائي عبر بنفي البأس نيابة عن التوثيق؛ لأن عثمان كانت له أوهام، وسفيان ضعيف في الزهري.

- صدوق، كما في(2719)عن أبي العباس- رجل من أهل الشام-.

- صدوق إلا أنه كثير الخطأ كما في الحديث(5954)عن محمد بن كثير المصِّيصِي.

- مستقيم الحديث، كما في(476)عن خالد بن زياد بن جرو الخراساني.

- صالح الحديث، كما في(443) عن أبي مُعَيْد حفص بن غَيْلان.

- يُروى عنه الحديث كما في الحديث(2704) عن العلاء بن أبي العباس.

قلت(الباحث): العلاء بن أبي العباس ليس من رجال الكتب الستة، وإنما ذكره النسائي في كتابه من باب تمام التعريف بأبيه السائب بن فروخ الشاعر، والعلاء ثقة، وثقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان[1].

ب . ألفاظ الجرح :

- ليس بحافظ كما في حديث(2281) عن أبي بكر بن عياش.

- ليس بثقة كما في الحديث(1963)عن القاسم بن أبي شيبة.

---

[1] الجرح والتعديل(356/6) تاريخ الثقات للعجلي(ص342) الثقات(164/4)

- ليس بذاك المشهور، كما في حديث(1379)عن يعلى بن مَمْلَك.
وقد يقول ليس بالمشهور كما في (3295)عن زُميل بن عباس.
- ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه كما في(5185)عن عبدالملك بن نافع.
- ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث ؛ لأنه كان يقبل التلقين كما في (3295)عن سِمَاك بن حرب.
- ليس بذلك كما في الحديث(8371)عن عبدالله بن شَريك.
- ليس بالقوي، كما في الحديث(5023)عن زيد العَمِّي.
- ليس بالقوي كما في الحديث(7429) عن مصعب بن ثابت، وزاد فنبه إلى أن يحيى القطان لم يتركه.
-ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين كما في حديث (5167) عن أبي الأحوص سلاَّم بن سُليم، وزاد فنقل قول الإمام أحمد فيه فقال: قال أحمد بن حنبل: كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث.
- ليس بذلك القوي في الزهري ، كما في الحديث (3412) عن إسحاق بن راشد.
- ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به كما في الحديث(319) عن سفيان بن حسين.
- ليس بذاك القوي، عنده غير ما حديث منكر عن الزهري ، كما في الحديث (10360) عن ابن أخي الزهري .
- ليس بذاك القوي كما في الحديث(998) عن إبراهيم السَّكسَكي.
- ليس بالقوي في الحديث ، كما في الحديث (319) عن بكر بن بكار.
وقد يضيف إليها تنبيها آخر كما في(3796)عن عمرو بن أبي عمروقال: ليس بالقوي في الحديث وإن كان مالك بن أنس قد روى عنه.
- أو يقول: ليس بالقوي في الحديث، سيء الحفظ، وهو أحد الفقهاء كما في (9970) عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى.
واكتفى في(2747) بوصفه بسيء الحفظ.
- ليس بذاك القوي، وكان له رأي سوء كما في(3396) عن الأجلح.
- ليس بالقوي، في حفظه سوء كما في(351) عن المنكدر بن محمد بن المنكدر
- ليس ممن يعتمد عليه كما في الحديث(1971) عن حيي بن عبدالله.
- ليس بذاك في الحديث كما في (8361)عن الحارث الأعور.
- ليس ممن يعتمد عليه وعنده غير حديث منكر، كما في(3295)عن يحيى بن أيوب.

- ضعيف، كما في (312)، عن سعد بن سعيد الأنصاري.
- ضعيف في الحديث، كما في (3287)عن خُصيف ، وربما قال: ضعيف الحديث كما في الحديث (9779) .
- ضعيف لا يحتج به' كما في (6977) عن حجاج بن أرطأة.
- وقال عنه في (9059): ضعيف صاحب تدليس.
- ضعيف لا يقوم بمثله حجة كما في(10393) عن أبي ثوبان.
- أضعف منه كما في(7200) عن إسماعيل بن أبي أويس، فقد قال: أبو أويس ضعيف وإسماعيل ابنه أضعف منه.
- ضعيف، كثير الخطأ عن الزهري، كما في (2869)عن النعمان بن راشد وزمعة بن صالح .
- ضعيف كثير الخطأ، ومثاله في (6980) عن إسماعيل بن عياش.
- ضعيف في الزهري، وفي غيره لا بأس به، كما في الحديث (9967)عن جعفر ابن برقان .
- كان يدلس، كما في (5176) عن هشيم بن بشير، وأضاف أنه في هذا الحديث لم يصرح بالسماع ، فقال عقب قوله: كان يدلس وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شُبْرُمَة.
- لا يحتج بحديثه كما في(3214)عن يزيد بن أبي زياد.
- لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه، كما في(5193)عن يحيى بن يمان.
- كثير الخطأ، كما في(3216)عن قَبيصة بن عقبة السُّوائي.
- كثير الخطأ، ضعيف الحديث في الزهري، كما في (2896) عن صالح بن أبي الأخضر، وقال عنه في(3280) ضعيف في الزهري وفي غير الزهري.
- لا أعرفه، كما في (7381) عن عبدالرحمن بن بحر ومبارك بن سعد.
- مجهول كما في (9877) عن حصين بن عاصم.
-مجهول لا نعرفه، كما في(3142) عن إسماعيل بن عبدالله.
- لا علم لي به، كما في(3287) عن خطاب بن القاسم.
- لا نعرف من هي، كما في(5169) عن قِرْصافة.
- ليس بشيء، كما في الحديث(329) عن عبدالكريم بن أبي المخارق البصري.
- ليس بشيء في الحديث، كما في الحديث(351) عن يوسف بن محمد بن المنكدر.
- ضعيف ليس بشيء، كما في (2781) عن أبي تقي عبدالحميد بن إبراهيم.

- منكر الحديث كما في (9243) عن مصعب بن شيبة[1].

- متروك الحديث ، كما في الحديث (3527) عن عبدالله بن سلمة الأفطس[2].

- عنده أحاديث مناكير وليس هو بذلك القوي في الحديث، ومثاله في(10125) عن يحيى بن أيوب.

- تعليقه على بعض الرواة بنوع من التوسع ومثاله ما قاله عقب حديث (2112): أبو الزبير اسمه محمد بن مسلم بن تَدرُس، مكي، كان شعبة يسيء الرأي فيه. وأبو الزبير من الحفاظ، روى عنه: يحيى بن سعيد الانصاري وأيوب ومالك بن أنس. فإذا قال سمعت جابرًا فهو صحيح، وكان يدلس، وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع، وبالله التوفيق.

- وربما زاد على رأيه في الراوي فذكر بعض أقوال العلماء فيه ومثاله في(9877) عن شهر بن حوشب قال : ضعيف سئل ابن عون عن حديث شهر ، فقال: إن شهرًا نزكوه، وكان شعبة سيء الرأي فيه، وتركه يحيى القطان.

- وربما خالف قول العلماء في الجرح والتعديل، مع الاحتفاظ بالأدب معهم ، ومثال ذلك قوله عقب حديث(8580): كان يحيى بن معين يضعف المغيرة بن عبد الرحمن. وقد نظرنا في حديثه فلم نجد شيئا يدل على ضعفه، ويحيى كان أعلم منا والله أعلم.

- وربما نقل أقوال العلماء في بعض الرواة كقوله عقب حديث(3527) الذي رواه من طريق عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة المرادي.

وقال عقبه: وهذا حديث منكر.

ثم قال: حكي عن شعبة ، قال سألت عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة، فقال: تعرف وتنكر.

قال أبو عبد الرحمن: وعبد الله بن سلمة الأفطس متروك الحديث.

قال أبو عبد الرحمن: كان هذا الأفطس يطلب الحديث مع يحيى بن سعيد القطان وكان من أسنانه.

---

[1] وهو ممن لم يجمع على تركه فقد وثقه ابن معين وروى له الجماعة سوى البخاري. تهذيب الكمال(28/31-32)

[2] لم يخرج له أي حديث في السنن وإنما ذكره للتفريق بينه وبين عبدالله بن سلمة المرادي.

المبحث السادس

منهج النسائي في إيراد الأسانيد والمتون

تنوعت أساليب الإمام النسائي في إيراد الأسانيد والمتون في كتابه السنن الكبرى تنوعاً يفيد علماً ودقة، حتى أني لا احسبه أورد حديثاً إلا لهدف وغاية، ولا إسنادًا إلا لملحظ وفائدة أراد أن يُعَرِّفَ الناس عليها فجاءت أسانيده تحمل العلم والفهم، وتدل على التقدم والإتقان.

ومن هذا التنوع الذي أورده:

أ. إفراده كل طريق مع متنه:

وذلك بأن يورد الحديث من طرق متعددة، ويتبع كل طريق لفظ المتن الذي ينتهي إليه، فيعيد لفظ الحديث مع كل إسناد، وذلك لفوائد قد ينبه إليها في كثير من المواضع:

1- إما لزيادة لفظ فيه عما في متن الحديث قبله. ومثاله حديث(54)، فقد زاد فيه: فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين.

وربما كان اللفظ الزائد في الحديث المتقدم، ومثاله الحديث(109-110) في باب المسح على العمامة والناصية، فذكر في(109) (ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه)، وقال عقبه: وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن محمد بن سعد عن حمزة بن المغيرة ولم يذكر العمامة.

ثم ساق حديث إسماعيل بن محمد بن سعد في رقم(110)، وفيه (فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على خفيه).

2- أو لبيان رواية أكثر من صحابي للحديث، كحديث بول الأعرابي في المسجد، (51-54) فقد رواه عن أنس بن مالك _ رضي الله عنه _، ثم رواه أيضا عن أبي هريرة _ رضي الله عنه_.

3- وقد يورد الحديث الواحد عن صحابيين اثنين لبيان بعض الاختلاف الواقع في روايتيهما.

ومثاله حديث(70)، الذي ذكره بعد الأحاديث المتقدمة لتعلقه بنفس الموضوع، غير أنه جعله في باب منفرد قال فيه: "تعفير الإناء الذي يلغ فيه الكلب بالتراب بعد غسله سبع مرات"، فقد رواه من طريق عبدالله بن مُغَفَّلٍ، أنَّ رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ أمر بقتل الكلاب، ورخص في كلب الصيد والغنم، وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء، فاغسلوه سبع مرات، وعفروا الثامنة بالتراب.

والاختلاف في المتن بَيِّنٌ، إذ جعل التعفير بالتراب في رواية عبدالله بن مغفل في المرة الثامنة.

4- ومن منهجه _ رحمه الله _ أنه يورد جملة من الأسانيد في حديث واحد عن صحابي واحـد، لفوائد يراها، كما في الأحاديث(66-69) في كتاب الطهارة – باب غسل الإناء من ولوغ الكلـب سبعًا.

فالفائدة الأولى أنها كلها عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _، لكن الرواة عنه مختلفون، فـالراوي عنه في حديث(66) ثابت مولى عبدالرحمن بن زيد. وفي(67)أبو سلمة، وفي(68) ابن سـيرين، وفي(69) أبو رافع.

الأمر الذي يزيد الحديث قوة بكثرة المتابعات.

والفائدة الثانية: أن بعض ألفاظ المتن قد اختلفت في الروايات، ففي(66): (إذا ولغ الكلب في إنـاء أحدكم فليغسله سبع مرات.) ولم يذكر التعفير بالتراب. وفي (68) قال: (أولاهن بالتراب). وفـي (69) قال: (إحداهن بالتراب)، ولم يحدد أي المرات هي مرة التعفير.

والفائدة الثالثة أنه صرَّح عقب حديث(68) بمخالفة هشام بن أبي عبدالله الدَّسْـتُوائي لابـن أبـي عَرُوبة في رواية الحديث عن قتادة.

فقد رواه ابن أبي عروبة في (68) عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _.

ورواه هشام بن أبي عبدالله الدستوائي في (69) عن قتادة عن خِلاس عن أبي رافـع عـن أبـي هريرة _ رضي الله عنه _.

وهذا اختلاف في السند، أما اختلاف المتن بينهما فقد تقدم قريبًا.

5- وقد يورد الحديث عن صحابي مرفوعًا ثم يورده موقوفًـا عـن نفـس الصـحابي، ومثالـه حديث(435) فقد رواه من طريق شَرِيك عن أبي إسحاق عن سعيد بن جُبَيْرٍ عن ابـن عبـاس _ رضي الله عنهما_ مرفوعاً، ثم نبه إلى أن أبا نعيم الفضل بن دُكَيْن رواه موقوفًا على ابن عباس_ رضي الله عنهما_، وساق الحديث (436).

6- قد يورد الحديث من طريق آخر ليبين اسم راو مبهم في الطريق الأول ويجعـل ذلـك فـي العنوان كما في الباب (66) من كتاب القضـاء فقـد أورد الحـديثين(5994و5995)فقـال فـي حديث(5994)أخبرنا إسحاق بن شاهين ، قال حدثنا خالد عن الشيباني عن الشعبي عن رجل مـن حضرموت عن زيد بن أرقم ، قال: بعث رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ علياً علـى الـيمن فأُتي بغلام تنازع فيه ثلاثة... وساق الحديث.

ثم قال عقبه:

ذكر اسم هذا الحضرمي

وذكر حديث(5995) فقال: أخبرنا علي بن حجر المروزي، قال: أخبرنا علي بن مسـهر، عـن الأَجْلَحِ، عن الشَّعْبِي، قال: أخبرني عبد الله بن الخليل الحَضْرَمِي، عن زيد بن أَرْقم، قـال: بينـا نحن عند رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ إذ جاء رجل مـن أهـل الـيمن فجعـل يخبـره ويحدثه... وذكر الحديث.

7- قد يورد حديثين في مسألة معينة وينبه إلى اختلاف الرواة في كيفيتها، ثم يحكـم بـأن كـلا الحديثين محفوظ، ومثاله حديث(296-297)، وقال عقبهما: وكلاهما محفوظ.

8- قد ينبه إلى مخالفة الرواة بعضهم بعضًا في السند في الروايـة عـن شـيخ واحـد ومثالـه حديث(463) إذ رواه هشام بن أبي عبدالله الدَّستوائي عن قتادة عن عَزْرَة بن تمـيم عـن أبـي هريرة_ رضي الله عنه _ مرفوعًا.

وقال عقبه: خالفه همام بن يحيى.

ثم ساق حيث(464) من طريق همام عن قتادة عن خِلاس بن عمرو عن أبي رافـع عـن أبـي هريرة _ رضي الله عنه _ مرفوعًا.

9- قد ينبه في تعليقه على الحديث بانفراد راو دون سائر الرواة بذكر لفظة معينة في الحديث لم يذكرها بقية الرواة عن شيخهم كما في الحديث(565) فقد رواه من طريق سعد بن إبراهيم عـن أبي سلمة عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _.

وقال عقبه: لا أعلم أحدًا ذكر عن أبي سلمة في هذا الحديث(ثم سجد سجدتين)غير سعد.

10- قد ينبه إلى أن الراوي روى الوجهين جميعا ثم يوردهما،ومثاله(1352-1353)

ثم قال عقبهما: تابعه أبو عوانة فحدَّث بالحديثين جميعا وآخر معهما.

ثم ساق أحاديث أبي عوانة.

11- قد ينبه إلى مخالفة أحد الرواة لآخر ويورد حديثيهما دون بيان الصواب منهمـا كمـا فـي حديث(367) الذي رواه من طريق أبي العالية عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب _ رضي الله عنهما _.

وقال عقبه: خالفه طاووس فرواه عن ابن عباس ولم يذكر عمر _ رضي الله عنهما_.

ثم ساق حديث طاووس.

12- قد يورد الحديث ثم ينبه عقبه إلى أن راويا آخر رواه من وجه آخر بزيادة في السـند كمـا قال عقب حديث(451)الذي رواه من طريق يزيد عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة عن عائشة_ رضي الله عنهما_ مرفوعًا.

قال النسائي: أدخل سعيد بين جعفر وبين أبي سلمةَ عِراك بن مالك.

ثم ساق حديث سعيد دون بيان الراجح منهما.

13. وربما ذكر الحديث والآخر من باب استيعاب ما تحصّل له من الرواية عن شيوخه، كما في الحديثين(5312 و5314) فقد رواهما بنفس المتن والسند، إلا أن الأول من طريق شيخه عمـــرو بن منصور النسائي، والثاني من طريق شيخه عمران بن بكار الحمصي.

14. وإما أن يفعل ذلك تكثيرًا للطرق، فيورد الحديث مرتين أو أكثـــر مـــن عـــدة طـــرق عـــن الصحابي، كما في(2419-2423). إذ أورد الحديث خمس مرات، في كل مرة يذكر شيخاً جديدًا له، وتلميذاً جديدًا للزهري، يريد من ذلك التأكيد على قوة هذا الوجه، وهو - بعد البحث- الوجـــه الراجح بين سائر الوجوه[1] .

ولعل النسائي قصد من وراء ذلك أموراً لم أتبينها، لكن يمكنني القول بأنـــه ســـلك فـــي غالب ما أورده سبيل مسلم في صحيحه وهو البدء بالحديث الصحيح سندًا ومتنًا، ثم يتبعه الأقـــل صحة أو المعل أو المرسل أو الموقوف أو غير ذلك من أوجه ضعف الحديث.

وكان مسلم _ رحمه الله _، قد صرح في مقدمة صحيحه بهذا الأمر ، فقال: فإنا نتـــوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فـــي الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيـــه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم. فإذا نحن توخينا أخبار هذا الصنف مـــن النـــاس أتبعناها أخباراً يقع في إسنادها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصـــنف المتقـــدم قبلهم [2].

إلا أني وجدت الإمام النسائي يخرج عن هذا الأمر أحيانًا، فيقدم فـــي الترتيـــب الوجـــه المرجوح على المحفوظ الراجح، كما في الحديث (2512) الـــذي قدمـــه علـــى ثلاثـــة عشـــر حديثًا(2513-2525) تضم أربعة وجوه محفوظة، مع أن المقدم غير محفوظ[3].

وذهب الدكتور إبراهيم بن علي آل كُليب إلى أنَّ مردّ ذلك ، قد يكون أن المتن لا يوجـــد بإســـناد صحيح، فيعتمد فيه على مجموع الروايات التي أوردها[4].

---

[1] انظر الحديث التاسع في كتاب مرويات الإمام الزهري المعلة في السنن الكبرى للنسائي(ص426-448)

[2] صحيح مسلم (8/1-9)

[3] انظر الحديث الثاني عشر في كتاب مرويات الإمام الزهري المعلة في سنن النسائي الكبرى(ص479-507)

[4] السنن الكبرى للنسائي، رسالة علمية بتحقيق الدكتور إبراهيم بن علي آل كليب (29/1)

وهذا إن صح في بعض الأحاديث كما في (3278-3281،3285,3283)؛ لأن الوجـــه الـــراجح فيها مرسل[1].

إلا أنه لا يصح في أحاديث أخرى كما في (2512-2525) ؛ لأن الحديث قد صح إســـناده مـــن وجهه الراجح القوي، بل صح من أكثر من وجه.

ب . جمع الأسانيد في سياق واحد بالرواية عن شيخين أو أكثر:

ولا يكون ذلك إلا بهدف تقوية الراوي الضعيف، أو لبيان من روى الحديث وطلبًـــا للاختصـــار وعدم الإطالة في ذكر الأسانيد، ولهذا الجمع طريقان:

1-عن طريق العطف بالواو:

ولم أقف على شيء من ذلك في سنن النسائي الكبرى بهدف تقوية الضعيف.

وأما ما كان من باب تقوية الصدوق بالثقة فكما في الحديث (4)، فقد قال: أخبرنا حميد بن مسعدة البصري ومحمد بن عبدالأعلى عن يزيد.

وحميد بن مسعدة البصري، صدوق، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثقة.

أو الصدوق بالصدوق فكما في الحديث(5)، قال: أخبرنا عمران بن موسى وحميد بـــن مســـعدة، قالا: حدثنا عبدالوارث.

وعمران بن موسى القزاز البصري، صدوق. وحميد صدوق كذلك تقدم قريبًا.

وقد لا يكون أحدهم بحاجة إلى التقوية، وإنما معهم من باب ذكر رواة الحديث وطلبًا للاختصار، وهذا كثير في كتابه . ومثاله ما ورد في الحديث(2)، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة بـــن سعيد، عن جرير. وكلاهما ثقة.

2-عن طريق التحويل: وذلك عندما يكون الالتقاء في أثناء السند، فيورد السند إلى مكان الالتقاء، ثم يعود ويسوقه من طريق آخر إلى موضع الالتقاء.

ومثاله في حديث (116).

وقد يستعمل (ح) التحويل، ولم أقف عليها في السنن الكبرى، وهي قليلة في المجتبـــى، ومثـــال ذلك في حديث (267) ، فقد أورده في السنن الكبرى بلفظ(وأخبرنا علي بن شعيب) بينما أورده في المجتبى بلفظ (ح وعن علي بن شعيب).

جـــ . ذكره الأسانيد وإحالته على متن الإسناد قبله بصيغ ، منها:

مثله: كما في الحديث (67).

---

[1] انظر الحديث الحادي والعشرين في كتاب مرويات الإمام الزهري المعلة في سنن النسائي الكبرى(ص628-646)

بمثله: كما في الحديث(576).

مثل ذلك: كما في حديث(267).

مثله سواء: ومثاله حديث(2256).

نحوه: كما في الحديث (801).

بنحو ذلك: كما في الحديث(2128).

بــــه: كما في الحديث(141).

به نحوه، كما في الحديث(247).

وساق الحديث: كما في الحديث (310).

وقد يكتفي بقوله (وساقه)، ومثاله(4616).

الحديث مختصر: كما في الحديث(561) فقد ذكر طرفًا من الحديث ثم قال(الحديث مختصر).

أو (مختصر) دون ذكر كلمة (الحديث) كما في الحديث(812).

وقد لا يذكر أي صيغة:

- فيكتفي بذكر السند إلى رسول الله، ولا يزيد.ومثاله حديث(755).

- أو يبين علة الحديث: ومثاله الحديث(583)، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة، عن مغيرة بن إبراهيم، أنَّ النبي _ صلى الله عليه وسلم _... مرسل.

ولم يذكر متن الحديث.

د . عدم اقتصاره على الأحاديث الموصولة المرفوعة بل قد يتعداها إلى:

1. المرسل: وهو حديث التابعي ، إذا قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _[1].

ومثاله حديث (1387). وقد ينبه إلى أن الحديث مرسل كما في حديث(1358).

2. الموقوف: وهو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوهـــا، فيوقـــف علـــيهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ [2]. ومثاله حديث(436).

3. المقطوع: وهو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم [3].

ومثاله الحديث رقم(5217).

4. الحديث المعلق: وهو ما حذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر علـــى ســـبيل التوالي ولو إلى آخر السند [1].

---

[1] انظر معرفة علوم الحديث (ص25)معرفة أنواع علم الحديث(ص126) نخبة الفكر (ص109) تنقيح الأنظار(ص121).

[2] معرفة أنواع علم الحديث(ص117)، الغاية في شرح الهداية(270/1).

[3] معرفة أنواع علم الحديث(ص119)، الغاية في شرح الهداية(279/1).

والمعلقات عنده قليلة، لم أقف عليها إلا في تسعة أحاديث هي(56، 81، 92، 154، 6004، 6552، 6553، 6554، 9091).

5. **المنقطع**: وهو الحديث الذي سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي، في موضع واحد أو مواضع متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، وألا يكون الساقط في أول السند[2]. ومثاله حديث (291).

6. **المعضل**: وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا[3]. ومثاله حديث (583).

7. **البلاغات**: وهي قول الراوي بلغني، كقول مالك بلغني عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال .....ويسمى معضلا عند أصحاب الحديث[4]. ولم يرو حديثًا بلاغًا إلا مرة واحدة وهو الحديث(2891).

8. **الشاذ**: وهو أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس[5] . ومثاله حديث(2274).

إلا أنَّ النسائي لم يقنع بذكر الحديث فقط بل نبه إلى الشذوذ عقبه، فقال: إسماعيل لا أعلم أحدا تابعه على قوله: مِنْ حَبٍّ، وهو ثقة.

وهذه الأصناف كلها مع وجودها في السنن الكبرى إلا أنها قليلة جدًا إذا ما قيست بالمرفوع المتصل.

هـ . توضيحه أسماء الرواة .

ومن صوره:

1. التوسع في إيراد سياق نسب الراوي وخاصة شيوخه،

ومثاله في حديث(9)، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي.

وفي حديث(35) ، قال: أخبرنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عَقيل.

2. بيان اسم الراوي وأبيه، أو اسم أبيه وجدّه، أو بلده، أو كنيته ولقبه، ويستعمل لذكره لفظ (وهو) أو (يعني).

ومثاله: في حديث(442): حدثني دويد وهو ابن نافع.

وفي حديث (2658) : حدثنا الحسن بن عيسى ، وهو ابن ماسَرجِس.

---

[1] قفو الأثر في صفو علوم الأثر(ص66)، منهج النقد في علوم الحديث (ص 374).

[2] منهج النقد في علوم الحديث (ص 367-368)

[3] معرفة أنواع علم الحديث(ص135-136)، قفو الأثر في صفو علوم الأثر(ص69).

[4] التقريب والتيسير(155/1)

[5] معرفة أنواع علم الحديث(ص163)

وفي حديث (9039): عن الزبيدي وهو محمد بن يزيد الحمصي.

وفي حديث(76): عن عباد بن تميم يحدِّث عن جدته – وهي أم عُمارة بنت كعب _ رضـــي الله عنها_.

وفي حديث (91) قال: حدثنا عثمان – يعني ابن سعيد بن كثير بن دينار -.

3. بيان أسماء بعض أصحاب الكنى: ومثاله في حديث(210)، قال: وأبو معيد وهو حفص بـــن غيلان.

وقال في حديث(315): أبو سهيل: هو عم مالك بن أنس، واسمه: نافع بن مالك بن أبـــي عـــامر الأصبحي، وهو أحد الثقات.

4. ذكر أبنائه، أو إخوانه، أو نوع قرابة غير ذلك، أو له علاقة ما.

ومثاله في حديث(22)، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن عمِّه واسع بن حَبَّان.

وحديث(31)، قال: أخبرتني حُكيمة بنت أميمة، عن أمها أميمةَ بنتِ رُقيقة.

وفي حديث (5454) أن أمه زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي _ صلى الله عليه وسلم _.

5- التنبيه على خطأ في تحديد هوية الراوي ثم بيان درجته كما في (7814)، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك ، قال حدثنا الأسود بن عامر ، قال حدثنا إسرائيل عن إبراهيم بن إسحاق عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ قال: قال رسول الله _ صـــلى الله عليـــه وسلم _: اللهم إني أعوذ بك أن أموت غمًا أو همًا أو غرقًا، أو أن يتخبطني الشيطان عند الموت، أو أنْ أموتَ لديغًا.

قال أبو جعفر محمد بن عبد الله بن المبارك: هذا خطأ ، هو إبراهيم بن الفضل.

قال أبو عبد الرحمن: إبراهيم بن الفضل متروك الحديث.

6- تصويب خطأ ورد في اسم الراوي كما في حديث(9895)، قال: أخبرني محمد بن وهـــب ، قال حدثنا محمد بن سلمة ، قال: حدثني أبو عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن سهيل بن أبـــي صالح عن أبي عبيدة عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، قال سمعت رســـول الله _ صـــلى الله عليه وسلم _ يقول ..

قال أبو عبد الرحمن الصواب أبو عبيد مولى سليمان بن عبد الملك.

و. اشتماله على لطائف إسنادية ، ومن ذلك :

1. الإسناد العالي: وهو الذي قل عدد رجاله مع الاتصال، وهو ثلاثة أقسام أعلاها القرب من رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ من حيث العدد، بإسناد صحيح نظيف[1].

وطلبه سنة، وقديما قال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف ، لأن أصحاب عبدالله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر _ رضي الله عنه _، ويسمعون منه[2]. لما فيه من البعد عن الخلل.

وقد عاش الإمام النسائي ثمانية وثمانين عامًا، وكان آخر مصنفي الكتب الستة وفاة، فسمع منه أكابر العلماء وأصاغرهم، إلا أنه قد فاته الأخذ عن بعض الشيوخ الكبار ممن أخذ عنهم معاصروه: كأحمد بن حنبل، وابن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم.

وبعد النظر في أسانيد كتابه وجدت أن أعلى إسنادٍ متصل عنده هو الرباعي، إذ لا يوجد في سننه أي إسناد ثلاثي، وهو ما نبه إليه السخاوي[3]، وأكده المباركفوري ، فقال: وكذا أبو داود والنسائي ليس فيهما أيضا ثلاثي[4].

وأما الرباعي فكثير، وقد أفرده بعض الحفاظ بالتأليف ومثاله في الكبرى: حديث(5). وأحصيتها في أول مائة حديث فوجدتها تسعة أحاديث.[5]

2. الإسناد النازل : وهو ضد العلو في الإسناد، وهو الذي كثر عدد رجاله إلى النبي _ صلى الله عليه وسلم _ مع الاتصال[6].

وأنزل إسناد متصل له في كتابه هو العشاري ولم أقف عليه إلا في الحديث(10449) ، وقال عقبه: لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادًا أطول من هذا.

وأما التُساعي، فهو قليل جدا ومثاله حديث رقم (2653).

والحال كذلك مع الثماني فإنه وإن غلب التساعي كثرة إلا أنه قليل أيضًا، فإني لم أجده في المائة الأولى، ووجدته فيما بعد ذلك، ومثاله حديث(101).

---

[1] انظر منهج النقد الحديث(ص358- 359)

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع(ص 38)

[3] القول المعتبر(ص79)

[4] تحفة الأشراف(المقدمة)(39/1)

[5] وانظر كتاب القول المعتبر(ص79) وكتاب الثلاثيات في الحديث النبوي، الكتب الستة ومسند أحمد(ص114-115). (115.

[6] التقييد والإيضاح (ص216)، منهج النقد في علوم الحديث (ص362)

غير أني وجدت غالب أسانيده تراوح بين الخماسي والسداسي، حتى كان عدد كل منهما في المائة الأولى واحدًا وأربعين حديثًا. ومثال الخماسي حديث(1). ومثال السداسي حديث(7).

ومع فضل الإسناد العالي وحرص العلماء عليه وسعيهم وراءه إلا أن المعول عليه هو صحة الإسناد وقبوله، فإن الإسناد النازل الصحيح المتصل خير من الإسناد العالي المعلول، وما أجمل قول أبي طاهر السِّلَفي في هذا المعنى:

بلْ علوُ الحديثِ بَيْنَ أُولِي الحِـ ــفْظِ والإتقانِ صحَّةُ الإسنادِ

وعلق ابن الصلاح على هذا بقوله: وإنما هو من حيث المعنى فحسب[1].

ز . انتقاؤه أسانيد أحاديث كتابه:

وهذا واضح جدا، بينته في رسالتي للدكتوراة من خلال الأحاديث التي قمت بدراستها، إذ إن النسائي كان يتحرى إخراج أحاديثه عن المقدمين من الرواة على أقرانهم، وهو بيّن في الرواة عن الزهري، ومثال ذلك في الحديثين(296-297) في التيمم، وقال عقبهما: وكلاهما محفوظ.

فقد روى النسائي الحديث الأول(296) : من طريق صالح بن كيسان عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ،عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _، عن عمار بن ياسر _ رضي الله عنهما_.

وهو مروي عند الطحاوي[2] من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري....... به.

ومعلوم أن صالح بن كيسان مقدم على محمد بن إسحاق في الرواية عن الزهري.

وأما الحديث الثاني(297) : فرواه النسائي من طريق مالك بن أنس.

ورواه البيهقي في معرفة السنن والآثار[3] من طريق معمر بن راشد.

ورواه الحميدي في مسنده، وابن المنذر في الأوسط ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار من طريق سفيان بن عيينة[4].

---

[1] انظر معرفة أنواع علم الحديث(ص368)

[2] شرح معاني الآثار برقم (637) في كتاب الطهارة - باب صفة التيمم كيف هي (142/1-143)

[3] معرفة السنن والآثار برقم (319) في كتاب الطهارة - باب الاختلاف في كيفية التيمم (288/1)

[4] مسند الحميدي برقم (143) (78/1-79)، الأوسط برقم (536) في كتاب التيمم - باب ذكر صفة التيمم (47/2)، معرفة السنن والآثار برقم (317) في كتاب الطهارة - باب الاختلاف في كيفية التيمم (287/1-288)

ورواه ابن ماجة في سننه، والطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق عمرو بن دينار[1].
كما أشار البيهقي في سننه الكبرى إلى رواية أبي أويس المدني له عن الزهري[2].
ومعلوم أن مالك بن أنس مقدم على هؤلاء جميعاً في الرواية عن الزهري.
وأمثلته في كتاب مرويات الإمام الزهري المعلة في سنن النسائي الكبرى كثيرة فانظرها هناك.
وهذا منهج إنْ دل فإنما يدل على جودة اختيار، ودقة انتقاء، وسعة حفظ واطلاع، حتى ذهب التهانَوي إلى القول: "وكذا من أخرج له النسائي في المجتبى وسكت عنه – أي لم يضعفه – فهو حجة"[3].

المبحث السابع

حكمه على أحاديث كتابه، وكلامه على عللها، وسبب إخراجه للحديث المعلول.

- حكمه على كثير من أحاديث كتابه:

وهذا بيِّنٌ في كتابه وإن لم يشمل كل أحاديثه، فكثيرًا ما يورد الحديث، ثم يتبعه بذكر حكمه عليه.

وقد تعددت ألفاظه في التصحيح والقبول، كما تنوعت عباراته في التضعيف والرد، فكانت على الصور الآتية:

ففي التصحيح:

1- قد يصرح بصحة الحديث كما في حديث(5525)، إذ قال عقبه: هذا حديث صحيح.

2- وقد يصرح بما هو أكثر من الصحة كما في حديث(5584) ، إذ قال عقبه: هذا الحديث إسناده جيدٌ غايةٌ صحيح.

3- وقد يجود الحديث، كقوله في حديث(511): هذا حديث جيد.

أو يخص الإسناد بالتجويد كقوله في حديث(5955) إسناد هذا الحديث جيد.

4- أو يحكم بحفظه، كقوله بعد الحديثين(296-297)، وكلاهما محفوظ، والله أعلم.

5- أو يطلق لفظ الصواب، كقوله بعد حديث(1958)، وهذا أولى بالصواب من الذي قبله.

6- أو يَسِمُهُ بالصلاح كقوله عقب حديث(5937): هذا حديث صالح.

---

[1] سنن ابن ماجة سننه برقم (566) في كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في التيمم (187/1) شرح معاني الآثار برقم (641) في كتاب الطهارة - باب صفة التيمم كيف هي (143/1)

[2] السنن الكبرى (208/1)

[3] قواعد في علوم الحديث (ص 222) .

وفي التضعيف:

1- قد يطلق لفظ الخطأ على الحديث كما في(2082) ، إذ قال: هذا الحديث خطأ، وَهِم فيه ابن عيينة، خالفه مالك، رواه عن الزهري مرسلاً.

2- أو يعلق على بعض الأحاديث بالنكارة، وبيان العلة ومثاله حديث(1443)، إذ قال: هذا حديث منكر لا نعلم أحدًا رواه غيرَ يونس بن سليم ويونس بن سليم لا نعرفه والله أعلم.
وقد يزيد على وصف النكارة في الحديث وصفا آخر يفيد النكارة الشديدة كما في حديث(7230) ، إذ قال: هذا حديث منكر لا شيء.

3- أو ينبه على غرابة بعض الأحاديث ، ومثال ذلك قوله عقب حديث(1639): هذا حديث غريب من حديث سعيد عن هشام ما رواه غيرُ زائدة.

4- أو بنفي الصحة، فقد يذكر بابا ويورد فيه عدة أحاديث، ثم ينبه إلى أنه ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به، كما قال عقب أحاديث باب(فيمن غشي جارية امرأته) من كتاب الرجم. وهي تسعة أحاديث(7187-7195): ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به.

5- أو التنبيه على أن هذا الحديث مما لا يحتج به كما قال عقب حديث(7430): ليس هذا الحديث مما يُحتج به.

6- الجمع بين تحسين السند ونكارته، ومثاله حديث(2472) قال: أخبرنا زكريا بن يحيى ، قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد قال حدثنا محمد بن فُضيل قال حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال: قال: رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ تسحروا فإن في السَّحور بركة.

قال أبو عبد الرحمن: حديث يحيى بن سعيد هذا إسناده حسن وهو منكر، وأخاف أن يكون الغلط من محمد بن فضيل.

قلت (الباحث): أما تحسينه للسند؛ فلأن رجاله كلهم ثقات غير محمد بن فضيل فهو صدوق عارف[1].

وأما النكارة فيه ؛ فلأن محمد بن فضيل رواه من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة بينما هو يروى من طريق عطاء عن أبي هريرة، والله أعلم.

---

[1] تقريب التهذيب(124/2-125)

- كلامه على علل الحديث:

و تقدم قريبا في الكلام على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وكلامه في تضعيفها هو نوع من الإعلال، إلا أنني أذكر هنا كلامه على علل الحديث دون استخدامه للألفاظ المشهورة في التضعيف، كضعيف، أو منكر، ...ومن ذلك:

1- التنبيه على علة خفية في الحديث، مع أن الحديث في نفسه صحيح، كما قال في حديث(958) الذي يرويه من طريق عبد الجبار بن وائل عن أبيه، قال: عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه، والحديث في نفسه صحيح.

2- التنبيه إلى علة الحديث، وهي انفراد الراوي بهذه الرواية دون غيره ومثاله قوله في حديث(1367): لا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير أبي داود الحَفَري عن حفص.

3-وقد تكون العلة التي ينبه إليها دمج راويين في راو واحد ومثاله حديث(1368) الذي رواه من طريق إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أنس بن مالك ، قال: هذا خطأ والصواب إسماعيل عن مولى لابن العاصي عن عبد الله بن عمرو.

4- وقد تكون العلة أن الراوي لم يسمع هذا الحديث ممن روى عنه فينبه النسائي إليها عقب الحديث ، ومثاله حديث(1382) الذي رواه من طريق طلحة بن يزيد الأنصاري عن حذيفة. قال:لم يسمعه طلحة بن يزيد من حذيفة.

5- وقد ينبه إلى وهم بعض الرواة في حديث كما في حديث(2082) الذي رواه من طريق سفيانَ عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا، قال: هذا الحديث خطأ وهم فيه ابن عيينة خالفه مالك رواه عن الزهري مرسلا.

6- وقد ينبه على علة في المتن ومثاله حديث(11602) الذي فيه(ثم قدم عثمان في عشرين) قال: الصواب عمر ليس هو عثمان.

7- بيان علة الحديث وهي اختلاط الراوي ومثاله حديث(1982) الذي رواه من طريق أبي الأحوص عن عطاء بن السائب.

قال: عطاء بن السائب كان قد اختلط وأثبت الناس فيه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج.

8- قد يعل إسنادًا بضعف بعض رواته ومثاله حديث(2281).

قال: هذا الإسناد أيضا ليس بذاك القوي؛ لأن أبا بكر بن عياش وعاصما ليسا بحافظين.

وربما ذكر اختلاف أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي ومثاله قوله عقب حديث(2312): فضيل ابن سليمان هذا كان يحيى بن معين يضعفه، وكان علي بن المديني يحدث عنه، وقول يحيى عندنا أولى بالصواب؛ لأنا وجدنا عند فضيل بن سليمان أحاديث مناكير وبالله التوفيق.

9- بيان خطأ الراوي المعروف بالتدليس في ادعائه السماع، كما في (7421) قال: أخبرنا محمد بن حاتم ، قال: أخبرنا سويد ، قال: أخبرنا عبد الله عن بن جريج ، قال: أخبرني أبو الزبير عن جابر أن رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ درأ عن المُنتهب والمختلس والخائن القطع.

قال لنا أبو عبد الرحمن: ما عمل شيئًا، ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا والله أعلم.

فتصريح عبدالله في هذه الرواية بسماع ابن جريج من أبي الزبير غير صحيح، وقد روى النسائي هذا الحديث من طرق عن سفيان وحجاج عن ابن جريج عن أبي الزبير بالعنعنة، وقال عقبها: وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج: عيسى بنُ يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن ربيعة ومَخلد بن يزيد وسلمة بن سعيد فلم يقل أحد منهم فيه: حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير والله _ تعالى _ أعلم.

وهذا الفعل من النسائي يدل على سعة علمه، وأنه لم يقصد الاستقصاء في إيراد جميع طرق الحديث.

10- التنبيه على علة خفية في السند ومثاله حديث(10526)الذي رواه من طريق إبراهيم بن يوسف عن أبي إسحاق. وقال عقبه: يشبه أن يكون فيه عن أبيه عن أبي إسحاق.

11- بيان أن الراوي لم يسمع ممن روى عنه شيئًا ومثاله حديث(8365) الذي رواه من طريق أبي البَخْتَري عن علي رضي الله _ تعالى _ عنه. قال: أبو البختري لم يسمع من علي شيئا.

12- قد ينبه على أن الحديث مقطوع ومثاله حديث(1473) الذي رواه من طريق عطاء عن عنبسة بن أبي سفيان، قال: عطاء بن أبي رباح لم يسمعه من عنبسة.

13- قد يورد رواية معلولة ثم يبين العلة، وأنها خطأ، وينبه إلى الرواية الصحيحة دون ذكرها ومثاله حديث(1376) الذي رواه من طريق الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _..

قال: هذا خطأ والصواب الزهري عن عبد الله بن عمرو مرسلٌ. خالفه محمد بن إسحاق.

14- قد ينبه إلى علة الحديث وهي ضعف أحد الرواة والمخالفة ومثاله(1482).

قال: هذا الحديث عندي خطأ ومحمد بن سليمان ضعيف وقد خالفه فليح بن سليمان فرواه عن سهيل بن أبي إسحاق.

ثم ساق حديث فليح بن سليمان برقم (1479) ، وقال عقبه: هذا أولى بالصواب عندنا وفليح بن سليمان ليس بالقوي في الحديث والله أعلم.

- سبب اخراجه للحديث المعلول:

أما عن سبب إخراجه للحديث المعلول، فإن فيما قدمنا من مباحث - خاصة المبحث السادس -، وفي الصفحات السابقة من هذا المبحث(السابع) ما ينبئ عن جملة هذه الأسباب، لكنني وجدته قد أعلن عن سبب إخراجه للحديث المعلول صراحة في بعض المواطن، كقوله: أخرجته لعلة .. أو ذكرته لــ... ومنها:

1- بيان علة ايراده الحديث مع علمه بضعفه ومثاله حديث(2781)الذي رواه عن عمران عن أبي تقي ...أنَّ رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ نهى عن صيام يوم السبت ، وقال: إنْ لم يجد...وذكر الحديث.

قال أبو عبد الرحمن: أبو تقي هذا ضعيف ليس بشيء وإنما أخرجته لعلة الاختلاف.

2- أو لزيادة في الحديث، كما في الحديث(7890) [1]، إذ قال عقبه: سعيد بن سلمة شيخ ضعيف وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث.

3- وربما ذكر حديثا ضعيفاً، من باب الاحتياط في الرواية حتى لا تشتبه برواية الثقة ومثاله حديث(5893) ، قال: أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف الحَرَّاني، قال: حدثنا أبو علي - هو الحنفي -، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، قال: حدثني عثمان بن محمد الأَخْنَسِي، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _، قال: قال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم_: من استُعْمِلَ على القضاء فكأنما ذُبِحَ بالسِّكِّين.

قال أبو عبد الرحمن: عثمان بن محمد الأَخْنَسِي ليس بذاك القوي، وإنما ذكرنا لئلا يخرج عثمان من الوسط ويجعل: ابن أبي ذئب عن سعيد.

ومثاله أيضًا حديث(8980) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ، قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن صدقة بن عبد الله عن زهير بن محمد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سَرْجِسَ أنَّ رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ قال: إذا أتى أحدكم أهله فليُلْق على عَجُزِهِ وعجزها شيئا ولا يتجردا تجرد العَيرين .

قال أبو عبد الرحمن: هذا حديث منكر وصدقة بن عبد الله ضعيف، وإنما أخرجته لئلا يُجعل عمرو عن زهير.

[1] هذا الرقم من نسخة دار الكتب العلمية، إذ أن نسخة مؤسسة الرسالة لم تورد تعليق النسائي عليه مما اضطرني إلى إثباتها من العلمية.

وقد لا يعلن عن سبب الإخراج صراحة، بل يكتفي بذكر العلة فقط ويترك الأمر لفهـم القـارئ، وهذا هو الغالب الكثير عنده، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

4- التنبيه على أن الرواية مخالفة للمشهور والثابت عن الراوي كما في حديث(129) فقـد رواه من طريق أبي قيس عن هُزيل بن شُرَحبيل عن المغيرة بن شعبة ن رسول الله _ صلى الله عليـه وسلم _ مسح على الجوربين والنعلين.

وقال عقبه: ما نعلم أن أحدًا تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح: عن المغيـرة أن رسـول الله_ صلى الله عليه وسلم _ مسح على الخفين. والله أعلم.

5- التنبيه إلى أن رواية الثبت أولى بالصواب من رواية الأثبت ومثاله حديث(2270-2271)فقد أخرج الأول من طريق خالد عن حسين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنَّ امرأة من أهل اليمن أتت رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ .

وأخرج الثاني من طريق المعتمر ، قال: سمعت حسينَ بن ذَكْوَان عن عمرو بن شعيب ، قال: جاءت امرأة ومعها ابنة لها إلى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _.. نحوه مرسل.

وعقب عليهما بقوله: خالد بن الحارث أثبت عندنا مـن المعتمـر وحـديث المعتمـر أولـى بالصواب. والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شاء من شـيء بعد، أهل الثناء والمجد، له الفضل في الأولى والآخرة.

ثم إنَّ من أفضل ما تُقضى فيه الأعمار وتطوى به الساعات والأيام، تلك اللحظات التـي تقـرب العبد من ربه، وتدنيه من رضاه ورحمته، وخيرها التي يجد فيها المرء أنسه وطمأنينته مع آيـة من آيات ربه، أو حديث من أحاديث نبيه _ صلى الله عليه وسلم _.

ولأخبار الأوائل من خيرة هذه الأمة بعد نبيها _ صلى الله عليه وسـلم _ وصـحبه الكـرام _ رضوان الله عليهم _ جميعًا بهاء ورونق، ولمؤلفاتهم جمال وروعة، وإن العيش في رياضها متعة وراحة.

وهذا البحث الذي أقدمه اليوم رسالة وفاء للإمام النسائي، وما عسى أن يكون بحثي هذا مع كتابه العظيم، إلا أنه جهد المقل مع أصحاب السبق والفضل، أسأل الله قبولة ونفعه. إلا أن تمامه فـي خاتمة تحوي بعض النتائج والفوائد التي يمكن استلالها من خلال البحث ، ومنها:

- إن الدارس لسنن النسائي الكبرى يجد نفسه في بحر لجي، عظيم الفوائد كثير اللآلئ، ومع هـذا فإن الناظر فيه، السابر لغوره، المستكشف لغوامضه، لن يتردد في الجـزم بـأنَّ صـاحب هـذه الموسوعة الحديثية يرقى إلى مصاف البخاري ومسلم، والفارق بينهم أنهمـا اشـترطا الصـحة لكتابيهما، ولم يشترطها لكتابه.

- أورد النسائي في سننه الكبرى الحديث الصحيح في أعلى مراتبه، وما نزلت مرتبته إلى الحسن لذاته أو لغيره، كما أورد الضعيف وما فيه علة، مع تنبيهه عليها في كثير مـن المـواطن، أمـا روايته عن المتروكين والكذابين فلم أجدها في أحاديث كتابه.

- يمكن القول بأن له في الصحة شرطًا يوازي شرط الشيخين، إلا أن صنعة الحديث والتفنن فيها كانت غالبة عنده، فسمح لنفسه أن يدخل في كتابه ما نزلت مرتبته عن الصحيح، وأن يروي مـا فيه ضعف يسير يمكن أن ينجبر بمتابعة أو شاهد في غالب المواضع، أو لعله قصد مـن إيـراده مثل هذه الأحاديث الضعيفة تنبيه القارئ إلى بعض ما اعترى بعض الطرق من ضعف، حتـى لا ينخدع بها طالب علم، وهو ما يؤكده فعله وتنبيهه على علة بعض الأحاديث، وهـي فـي كتابـه كثيرة.

- إن ذهاب الشيعة إلى القول بتشيع الإمام النسائي وعده من أعيانهم قول باهت سمج ترده أقوال الإمام النسائي نفسه.

- كان من مذهب الإمام النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، ويرى أن الرجـل لا يترك حتى يجتمع الجميع على تركه.

- إن صيغة التحمل التي اعتمدها وروى بها كتابه هي (أخبرنا وأخبرني) وقد بلغت نسبتها فيـه 97%. ومعلوم أنها الصيغة التي تدل على القراءة على الشيخ، وهي وإن قدَّمَ بعض العلماء عليها السماع، إلا أنها تساوية عند مالك والبخاري وغيرهما. كما أنها إن لم تكن أولى مراتب التحمـل فلا تنزل عن الثانية بأي حال من الأحوال، وتلك منقبة للنسائي وكتابه.

- على الرغم من اعتماد النسائي لصيغة أخبرنا في معظم أحايث كتابـه، إلا أنـه روى بعـض الأحاديث عن بعض شيوخه بالعنعنة، مما يؤكد أن مذهبه في العنعنة هو مذهب الجمهور في أنها تفيد السماع بشرطيها: إمكانية اللقاء بين الشيخ وتلميذه، وألا يكون المُعَنْعِنُ مُدَلِّساً.

- ويمكن الجزم بأن استعمال العنعنة في رواية جميع أحاديث آخر أربعة كتب من السنن الكبرى وهي: (كتاب الشروط، والرقائق، والمواعظ، والملائكة)، مما تدخلت فيه يد الإضافة لا يد الإمام النسائي، يؤكد ذلك أن الكتب الأربعة السابقة الذكر مما أضيف إلى طبعات الكتـاب مـن تحفـة الأشراف، إذ لم ترد في النسخ المخطوطة التي اعتمدتها.

- لقد كشف النسائي عن جزء كبير من منهجه في كتابه، إلا أنَّ بثه لمفردات منهجه في أزيد عن أحد عشر ألف حديث وعَّرَ الأمر وجعل تحصيله صعبًا على طالبه.

- أما عن منهجه في المختلطين من الرواة الثقات فهو قبول رواية من تميزت روايته، فيقبل ما كان قبل الاختلاط ويتوقف فيما بعده، وهو ما صرح به في كتابه وأعلنه.

- يمكن القول بأن عبارة (لا بأس به) عند النسائي تساوي الثقة عند غيره، لكنه لا يستخدمها إلا للراوي الثقة الذي جمع إلى الثقة نوع ضعف، كحال عثمان بن أبي شيبة وسفيان بن حسين، فكلاهما ثقة، كما نص على ذلك ابن حجر في تقريبه، غير أن النسائي عبر بنفي البأس نيابة عن التوثيق ؛ لأن عثمان كانت له أوهام، وسفيان ضعيف في الزهري.

- إن وفاء النسائي لعلمه وانتماءه له حمله على عدم الاكتفاء بسرد الأحاديث سردًا مجردًا، بل دفعه إلى الغوص في الأسانيد والمتون وكشفِ كثير من خباياها وخفاياها، ووضع بعض اللمسات الخاصة به والتي لا تعرف إلا له في تعقيباته على تلك الأحاديث.

- كرر الحديث في كتابه وساق متابعاته، لكنه لم يورد طريقا إلا لفائدة، ولا متابعة إلا لملحظ خاص.

- أورد في كتابه مراتب التوثيق، وأعلاها عنده: ثقة، ثقة، ثقة، وأدنى مراتب الجرح عنده: منكر الحديث، لكنها عنده فيمن لم يتفق على تركه.

ولما ذكر متروك الحديث نبه عليه ولم يخرج له، وتلك مزية له ولكتابه، فقد نزهه عن أحاديث الكذابين والمتروكين.

- كان من منهجه _ رجمه الله _ المساواة بين المصحف والمحرف لا التفريق بينهما كما يرى ابن حجر _ رجمه الله _.

- لا يوجد في السنن الكبرى إسناد ثلاثي، وأعلاها عنده الرباعي. وأما أنزلها فالعشاري ولم أقف عليه إلا في حديث واحد، والغالب على أحاديث الخماسي والسداسي.

- إن في هذا الجهد العظيم الذي قدمه الإمام النسائي في كتابه، وأمثاله من العلماء المصنفين دلالة بينة على حفظ الله لهذا الدين.

التوصيات

وإذا كان بد من تسجيل بعض التوصيات فإنَّ أجدرها وأولاها بالتنبيه إليها:

- ضرورة العمل الجاد لتحقيق كتاب السنن الكبرى تحقيقا شافيا كافيا يغني عن سواه، وعدم الاكتفاء بعزو الحكم على أحاديثه إلى كتب أخرى.

- حث طلبة العلم على خوض لجج هذا الكتاب العظيم، وشرحه شرحًا وافيًا، ودراسة أحاديثه دراسةً عميقةً تقود إلى بيان أسراره وكشف أستاره، أسوة بأخويه صحيح البخاري وصحيح مسلم.

- البحث الحثيث عن المفقود من أجزائه، والتي استكملها من قام بطباعته من كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزي ليخرج الكتاب على نحو كامل، غير معتمد على غيره.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

- الأسنوي، عبد الرحيم ت 772هـ - طبقات الشافعية – تحقيق كمال الحوت - دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان - ط الأولى 1987.
- الاشبيلي، ابن خير ت 575هـ - فهرسة ابن خير الاشبيلي (ضمن سلسلة المكتبة الأندلسية) – تحقيق إبراهيم الأبياري - دار الكتاب المصري - القاهرة/مصر - ودار الكتاب اللبناني – بيروت/لبنان – ط الأولى1989م.
- البستي، محمد بن حبان ت354هـ - الثقات –علق عليه إبراهيم شمس الدين وتركي المصطفى- دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ط الأولى 1998م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين ت 458هـ -

  *السنن الكبرى- دار المعرفة – بيروت/لبنان – ب.ت.ن.

  *معرفة السنن والآثار- تحقيق سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان– ط الأولى 1991م.
- ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك ت578هـ- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة - تحقيق عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين- عالم الكتب- بيروت/لبنان- ط الأولى 1987م.
- أبو بكر، عمر إيمان - الإمام النَّسَائي وكتابه المجتبى - مكتبة المعارف - الرياض/ السعودية - ط الأولى2003م.

- التهانوي، ظفر أحمد العثماني ت 1394هـ - قواعد في علوم الحديث - تحقيق عبد الفتاح أبو غدَّة - مكتب المطبوعات الإسلامية -حلب / سوريا - ط/الخامسة 1984م.
- الجزري، المبارك بن محمد(ابن الأثير) ت 606هـ - جامع الأصول في أحاديث الرسول– تحقيق عبد القادر الأرناؤوط - مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان - توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء - الرياض/السعودية – ط سنة 1969م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي ت 597هـ - المنتظم في تواريخ الملوك والأمم – تحقيق سهيل زكار – دار الفكر - بيروت / لبنان – ط سنة 1995 م .
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله ت405هـ - معرفة علوم الحديث- علق عليه السيد معظم حسين- مكتبة المتنبي- القاهرة/مصر- ب.ت.ن.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله ت 626هـ - معجم البلدان - تحقيق فريد الجندي- دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان - ط سنة1990م.
- الحميدي، عبد الله بن الزبير ت 219 هـ - مسند الحميدي - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - عالم الكتب - بيروت / لبنان – ط الأولى 1988م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت 852هـ-

*تقريب التهذيب- تحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ط الأولى 1993م.

* تهذيب التهذيب - دار الفكر - بيروت / لبنان - ط الأولى 1984م.

* نخبة الفكر(مع شرحها لعلي بن سلطان القاري)- دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان – ط سنة 1978م.

* نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر- تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي - مطبعة سفير- الرياض/ السعودية- ط الأولى 1422هـ.

* النكت على ابن الصلاح- تحقيق مسعود السعدني ومحمد فارس - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان – ط الأولى1994م.

- ابن الحنبلي، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحنفي ت 971هـ- قفو الأثر في صفو علوم الأثر- تحقيق عبد الفتاح أبو غدة- مكتب المطبوعات الإسلامية ودار البشائر الإسلامية – بيروت/لبنان- ط الثالثة 1430هـ.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت ت 463هـ-

* تاريخ بغداد أو مدينة السلام - دار الكتاب العربي - بيروت / لبنان – ب.ت.ن.

*الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع – خرج أحاديثه صلاح عويضة - دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان - ط الثانية سنة 2003م.

*الرحلة في طلب الحديث - تحقيق: نور الدين عتر - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - ط الأولى 1395هـ.

* الكفاية في علم الرواية – دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان – ط سنة 1988م.

- الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبدالله القزويني ت 446هـ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث - تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس - مكتبة الرشد - الرياض/السعودية – ط الأولى 1989م.

- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر ت 681هـ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - تحقيق - إحسان عباس - دار صادر - بيروت/لبنان – ب.ت.ن.

- الداوودي، محمد بن علي ت 945هـ - طبقات المفسرين – دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان – ط الأولى 2002م.

- الذهبي، محمد بن أحمد ت 748هـ -

*تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - تحقيق عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي - بيروت/ لبنان – ط الثالثة 1997م.

* تذكرة الحفاظ - دار الفكر العربي - بيروت/لبنان - ب.ت.ن.

- * ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل(ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث) - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية ودار البشائر الإسلامية – بيروت/لبنان - ط السابعة 2007م.

*سير أعلام النبلاء - تحقيق شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان - ط الثانية 1982م.

*ميزان الإعتدال في نقد الرجال – تحقيق علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان – ط الثانية 2008م.

- الرازي، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم الرازي)ت 327هـ - الجرح والتعديل - علق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة/مصر - مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند - ط الأولى 1952م.

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد ت 795هـ

* شرح علل الترمذي – تحقيق همام عبدالرحيم سعيد – مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - ط الثانية 2001م .

* شرح علل الترمذي – تحقيق نور الدين عتر – دار الملاح للطباعة والنشر – ب. ت.ن.

- السُبْكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ت 771 هـ - طبقات الشافعية الكبرى - تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي - هجر للطباعة والنشر - القاهرة/مصر - ط الثانية 1992م .

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن ت 902هـ -

*بغية الراغب المتمني في ختم النسائي – تحقيق عبدالعزيز بن محمد العبداللطيف- مكتبة العبيكان- الرياض/ السعودية – ط الأولى 1993م.

*الغاية في شرح الهداية في علم الرواية – تحقيق محمد سيدي محمد الأمين – مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة/السعودية – ط الثانية 2002م.

*فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي - تحقيق علي حسين علي – مكتبة السنة – القاهرة/مصر - ط الأولى2003م.

*القول المعتبر في ختم النسائي(رواية ابن الأحمر)- تحقيق جاسم الفجي- المكتب الإسلامي ودار ابن حزم - بيروت/لبنان- ط الأولى 1999م.

* المتكلمون في الرجال(ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)- تحقيق عبد الفتاح أبوغدة- مكتب المطبوعات الإسلامية ودار البشائر الإسلامية – بيروت/لبنان- ط السابعة 2007م.

- السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين ت 412هـ - سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل - تحقيق مجدي فتحي السيد - دار الصحابة للتراث - طنطا/مصر – ط الأولى 1992م.

- السمعاني، عبد الكريم بن محمد ت 562 هـ - الأنساب- وضع حواشيه محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ط الأولى 1998 م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911هـ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – تحقيق عماد زكي البارودي – المكتبة التوفيقية - القاهرة / مصر – ط سنة 1999م.

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل ت 1182هـ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - تحقيق صلاح عويضة – دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان – ط الأولى1997م .

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ت 643هـ - معرفة أنواع علم الحديث- تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل - - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان – ط الأولى 2002 م .
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة ت 321هـ - شرح معاني الآثار- تحقيق إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان- ط الأولى 2001م.
- ابن طاهر المقدسي، محمد ت507هـ- شروط الأئمة الستة- دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان– ط الأولى 1984م.
- عبد الرحيم، أشرف - الثلاثيات في الحديث النبوي، الكتب الستة ومسند أحمد- دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان - ط الأولى سنة 1987.
- عتر، نور الدين - منهج النقد في علوم الحديث - دار الفكر - دمشق/سوريا – ط الثالثة 1981م .
- العجلي، أحمد بن عبدالله ت 261هـ - تاريخ الثقات – ترتيب نور الدين علي الهيثمي ت 807هـ - تحقيق عبد المعطي قلعجي – دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان- ط الأولى 1984م.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين ت 806هـ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح – تحقيق عبد الحميد هنداوي - المكتبة العصرية – صيدا، بيروت/لبنان – ط الأولى2003م.
- القزويني، محمد بن يزيد ت 275هـ- سنن ابن ماجة - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار البيان للتراث - ب.ت.ن.
- ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد ت 851 هـ - طبقات الشافعية - تحقيق الحافظ عبدالعليم خان- دار الندوة الجديدة - بيروت/لبنان – ط 1987م .
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي ت 774هـ - البداية والنهاية – تقديم محمد المرعشلي - دار إحياء التراث العربي– بيروت / لبنان – ط الأولى1997م.
- المزي، يوسف بن عبدالرحمن ت 742هـ -

*تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف - تحقيق عبد الصمد شرف الدين- الدار القيمة – بمباي/ الهند - المكتب الإسلامي -بيروت / لبنان – ط الثانية 1983م.

* تهذيب الكمال في أسماء الرجال – تحقيق بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان - ط السادسة 1994م.

- المليباري، حمزة- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها- ب.م.ن-ط الثانية – سنة2001م .من ضمن المكتبة الشاملة.
- المناوي، عبدالرؤوف ت1031هـ- اليواقيت والدرر شرح نخبة ابن حجر- تحقيق المرتضي الزين أحمد- مكتبة الرشد- الرياض/السعودية- ط1999م.
- ابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد ت395هـ- شروط الأئمة (فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن) - تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي - دار المسلم – الرياض/السعودية- ط الأولى1414هـ. ضمن المكتبة الشاملة.
- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النَّيْسَابوري ت 318هـ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف – تحقيق صغير أحمد بن محمد حنيف - دار طيبة - الرياض / السعودية - ط الأولى 1993م.
- النسائي، أحمد بن شعيب ت303هـ –
- السنن الكبرى - تحقيق إبراهيم بن علي آل كليب - رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة عام 1407هـ من جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض/السعودية.
- السنن الكبرى - تحقيق شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان – ط الأولى 2001م.
- السنن الكبرى- تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن – دار الكتب العلمية- بيروت/لبنان – ط الأولى1991م.
- سنن النسائي بشرح الإمامين السيوطي والسندي – تحقيق السيد محمد سيد وآخرون - دار الحديث – القاهرة/مصر – ط الأولى 1999م.
- السنن الكبرى - تحقيق موسى إسماعيل البسيط - رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة عام 1407هـ من جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض/السعودية.
- مجموعة رسائل في علوم الحديث – تحقيق جميل علي حسن – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت/لبنان – ط 1985م. ضمن المكتبة الشاملة
- النمري، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر ت463هـ- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد- تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد البكري – ب.م.ن- ب.ت.ن.
- النووي، يحيى بن شرف ت 676هـ - التقريب والتيسير (مع شرحه تدريب الراوي) - تحقيق عماد زكي البارودي – المكتبة التوفيقية - القاهرة / مصر – ط سنة 1999م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري ت 261هـ -

* صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي – دار الحديث – القاهرة/مصر– ط الأولى 1997م.

- * المنفردات والوحدان – تحقيق عبدالغفار البنداري والسعيد بن بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان – ط الأولى 1988م.
- ابن نقطة، محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ت 629هـ - التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد - تحقيق كمال الحوت - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان – ط الأولى 1988م.
- هرماس، غسان عيسى محمد- مرويات الإمام الزهري المعلة في سنن النسائي الكبرى- رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة الدكتوراة عام 2007م من جامعة عين شمس/القاهرة، وجامعة الأقصى/غزة فلسطين.
- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم ت 840هـ- تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار- تحقيق محمد صبحي بن حسن وعامر حسين - دار ابن حزم – بيروت /لبنان- ط الأولى 1999م.
- ابن أبي الوفاء الحنفي، عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي ت 775هـ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية – تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو - مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان - وهجر للطباعة والنشر – القاهرة/مصر - ط الثانية 1993م .
- اليافعي، عبد الله بن أسعد ت 768هـ - مرآة الجنان وعبر ة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان – دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان – ط الأولى 1997م.
- ابن أبي يعلى، محمد بن محمد ت 526هـ- طبقات الحنابلة- دار المعرفة- بيروت/لبنان – ب.ت.ن.

ومن المكتبة الشاملة:

- كتاب تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية- بدون مؤلف - ب.م.ن- ب.ت.ن.

تم بحمد الله العظيم